

المبحث الخامس

نقد احتجاج المعاصرين على طعنهم
في أحاديث «الصَّحِيحِينَ» بالأنمَّة الأربعة

المَطْلَب الأوَّل
دراسة ما أعلَّه أبو حنيفة النُّعْمان (ت ١٥٠هـ)
وهو في «الصَّحَّاحين»

بلغت أحاديث «الصَّحَّاحين» التي يُدَّعى على أبي حنيفة طعنه فيها سيئة أحاديث، نأخذها واحدة تلو الأخرى، لنستبين حقيقة دعوى اتِّباعه في إنكار المتون إذا صحَّت أسانيدُها، والمنهج الَّذي يُعامل به هذا الإمام منقولاتِ السُّنة، فنقول:

الفرع الأوَّل: دراسة ما نُسب إلى أبي حنيفة إعلاله في أحد «الصَّحَّاحين».

الحديث الأوَّل:

أخرج الشَّيْخَان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال عدا يهوديٌّ في عهد رسول الله ﷺ على جارية، فأخذ أوضاحاً كانت عليها، ورضخ رأسها، فأتى بها أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رَمَقٍ وقد أصممت^(١)، فقال لها رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَكَ؟ فلان؟» -لغير الَّذي قَتَلَهَا- فأشارت برأسها: أن لا،

(١) أي اعتَمَل لسانها فلا تقدر على الكلام، انظر «النهاية» لابن الأثير (٢/٢٢٩).

قال: فقال لرجلي آخر غير الذي قتلها، فأشارت: أن لا، فقال: «فُتْلان؟» لقاتلها، فأشارت: أن نعم، فأمر به رسول الله ﷺ، فرضخ رأسه بين حجرين^(١). هذا الحديث ادّعى (زكريّا أوزون)^(٢) و(إسماعيل الكردي)^(٣) و(جمال البنا)^(٤) أن أبا حنيفة رّده لمعارضته ما هو معروف في الشرع من قتل المقتول من غير بيّنة، وينقلون عنه أنه قال فيه: «إنّه هَذَبَان»^(٥)!

ومثل هذا لا يثبت عن أبي حنيفة، حيث جاء عنه من طريقين:

الأول: من طريق زكريّا السّاجي، عن عصمة بن محمد، عن العباس بن عبد العظيم، عن أبي بكر بن أبي الأسود، عن بشر بن المفضل، أنّه سأل أبا حنيفة .. إلخ الكلام^(٦).

وزاد ابن عبد البر في سنده مع عصمة هذا: سعيد بن محمد بن عمرو^(٧).

وكلاهما عصمة وسعيد لم أجد لهما ترجمة، والرّاجح أنّهما غير معروفين، فلا تقوم بمثلهما حجّة.

والثاني: من طريق محمّد بن عمر بن بهته، عن أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة الكوفي، عن موسى بن هارون بن إسحاق، عن العباس بن عبد العظيم بنفس الإسناد الأوّل^(٨).

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في (ك: الطلاق)، باب الإشارة في الطلاق والأمور، رقم: (٤٩٨٩)، ومسلم

في (ك: القسامة، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره، رقم: (١٦٧٢).

(٢) «جناية البخاري» (ص/٧٤).

(٣) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٥٢).

(٤) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٥/٥٣٠).

(٦) أخرجه ابن حيّان في «المجروحين» (٣/٧٠).

(٧) «الإنقاء» لابن عبد البر (ص/١٥١).

(٨) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/٥٣٣).

وابن عقدة - مع حفظه وإكثاره من الرواية - قد صَغَفَه الدَّارِقُطْنِي^(١)، وكان من أعلم النَّاسِ به وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُ؛ بَلْ رَمَاهُ بِالْإِكْثَارِ مِنَ الْمَنَائِكِرِ^(٢)، وقال: «لَمْ يَكُنْ فِي الدِّينِ بِالْقَوِيِّ، وَلَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا»^(٣)؛ وَمَنْ تَمَّ خُلُوصُ الذَّهَبِيِّ إِلَى كَوْنِهِ «صَاحِبَ تَصَانِيفٍ، عَلَى ضَعْفٍ فِيهِ»^(٤).

وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ عِنْدِي مِنْ مَجْمُوعِ مَا قِيلَ فِي ابْنِ عَقْدَةَ، مِنْ سَرَقَةِ لِلْكِتَابِ، وَالْأَمْرِ بِالْكَذِبِ وَبِنَاءِ الرِّوَايَةِ عَلَيْهِ: «أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ»^(٥)، وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا يُسْتَغَرَّبُ مِنْهُ أَوْ ينفرد به، كَحَالِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ وَمِمَّا يَشْهَدُ لِبُطْلَانِهَا: أَنَّ أَحَدًا مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ يَذْكُرْهَا عَنْهُ، فَلِذَا لَمْ يَعْتَمِدْهَا الْحَنْفِيَّةُ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

وهذا (الكردي) نفسه، يَعْلَمُ بِطَعْنِ أَعْلَامٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ وَنَقْلُهَا، وَمَعَ ذَلِكَ يُصِرُّ عَلَى التَّهْوِيشِ بِهَا فِي كِتَابِهِ ذَاكَ! لِيَصْدُقَ عَلَيْهِ قَوْلُ (الكوثري) عَقِبَ رَدِّهِ لِهَذَا الْهَذِيانِ عَنْ إِمَامِهِ: «حَاشَا أَنْ يَقُولَ فِي حَدِيثٍ صَحَّ عَنْهُ: هَذَا هَذِيانٌ؛ وَهُوَ تَرْيُّهُ اللِّسَانَ فِي مَخَاطِبَتِهِ لِلنَّاسِ، فَكَيْفَ يَقُولُ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِفِ؟! .. وَبَعْدَ اسْتِذْكَارٍ مَا فِي سِيَرِهِ مِنْ وَجْهِ السَّقُوطِ، لَا تَشْكُ لِحِظَةٍ أَنْ الْهَازِي هُوَ مَنْ يَنْسِبُ الْهَذِيَانَ إِلَيْهِ بِمِثْلِ هَذَا السَّنَدِ»^(٦).

وَأَمَّا عَنْ أَئِمَّةِ الْحَنْفِيَّةِ: فَلَيْسَ فِي وَدْعِهِمُ الْاِحْتِجَاجُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْقَصَاصِ مَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّهِ، كَمَا يَدَّعِيهِ مَنْ لَمْ يَدْرِ مَا أَخَذَ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ وَمَنَاطَاةَ أَحْكَامِهِمْ؛ فَإِنَّ الْحَنْفِيَّةَ يُصَحِّحُونَهُ أَيْضًا تَبَعًا لِأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ وَلَكِنْ مَذْهَبُ إِمَامِهِمْ أَنَّ الْقَصَاصَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالسَّيْفِ، لِأَدَلَّةٍ خَاصَّةٍ مُقَدِّمَةٍ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ،

(١) كما في «السنن» له (٣/٣٠٧، برقم: ٢٦٣١).

(٢) تاريخ بغداد (٦/١٤٧).

(٣) «سؤالات السُّلَمِيِّ لِلدَّارِقُطْنِيِّ» (ص/١٠٧).

(٤) «أعلام النبلاء» (١٥/٣٥٤).

(٥) انظر «التَّشْكِيلُ» (١/٣٧٣).

(٦) «تآنيب الخطيب» للكوثري (ص/١٦٠).

وهم يُخْرِجون حديث الرُّضَخ: إمَّا على النَّسخ، أي بنسخِ المُثَلَّة، أو على أَنَّهُ خَاصٌّ بِقُطَاعِ الطَّرِيقِ^(١).

والمُؤَيِّفُ حقًّا: أَنَّ مَنْ ذَكَرْتُ أَنفًا مِنْ بَعْضِ الْمُعَاَصِرِينَ لَجَهْلِهِمْ بِمَنَاجِحِ الْأُثْمَةِ فِي التَّصْنِيفِ، ادَّعَوْا أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ إِقَامَةٌ لِلْحَدِّ عَلَى مُتَّهِمٍ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ سَوَى إِشَارَةِ الْمَقْتُولَةِ، فَتَوَجَّهُوا بِإِنْكَارِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ الَّتِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ مِنْ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»، وَهُوَ كِتَابُ الطَّلَاقِ، وَشَنَعُوا عَلَى الْبَخَارِيِّ مَا اخْتَارَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ مِنْ لَفِظٍ مُخْتَصَرٍ لِلْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ يَخْلُو مِنْ اعْتِرَافِ الْقَاتِلِ بِالْقَتْلِ؛ وَتَجَاهَلُوا بِأَقْيَمِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَى فِي «صَحِيحِهِ» الَّتِي فِيهَا ذَكَرُ هَذَا الْاعْتِرَافِ فِي نَصِّ الْمَتْنِ!

والباعث للبخاري لإخراج تلك الرواية النَّاقِصَةِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ: عَادَتُهُ فِي ذِكْرِهِ تَحْتَ كُلِّ بَابٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحَادِيثٍ تَامَّةٍ يُخْرِجُهَا مُنَاسِبَةً لِتَرَاجُمِهَا، وَإِذَا احتَاجَ لِحَدِيثٍ مِنْهَا فِي بَابٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُهُ فِيهِ مُقْتَصِرًا عَلَى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ.

وجملة الاعترافِ فِي الْحَدِيثِ قَدْ ذَكَرَهَا الْبَخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحُدُودِ، حَيْثُ بَوَّبَ فِيهِ عَلَى الْحَدِيثِ بِبَابَيْنِ: بَابُ: «سُؤَالُ الْقَاتِلِ حَتَّى يَقْرَأَ، وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ»^(٢)، وَبَابُ: «إِذَا أَقْرَأَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ»^(٣)؛ فَلَمَّا جَاءَ إِلَى كِتَابِ الطَّلَاقِ، اخْتَصَرَ الرُّوَايَةَ هُنَاكَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الشَّاهِدِ مِنْهَا الْمَتَعَلِّقَ بِمَوْضِعِ الطَّلَاقِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ بَرِيءٌ مِنَ الطَّلْعِنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَضْلًا عَنْ اِزْدِرَاءِهِ.

(١) انظر «المبسوط» للسرخسي (١٢٢/٢٦)، و«اللباب» للمنبجي (٧١١/٢)، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزُّبَيْدِيِّ (١٠٦/٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٢٠/٦)، برقم: (٦٤٨٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٥٢٤/٦)، برقم: (٦٤٩٠)، وانظر أيضا (٨٤٩/٢)، باب: ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي.

الحديث الثَّاني:

أَدْعَى (الكردي)^(١) و(جمال البنّا)^(٢) إِعْلَالَ أَبِي حَنِيفَةَ لِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ مِنْهُ، وَتَقْدِيمَهُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَلَيْهِ، فِي قَوْلِهِ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا عِنْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ»^(٣).

وهذه دعوى غير صحيحة عن الإمام، فليس المَنَقُولُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى رَفْعَ الْيَدَيْنِ، فَإِنَّهُ وَأَهْلَ الْكُوفَةِ اقْتَصَرُوا عَلَى مَا بَلَغَهُمْ مِنْ تَرْكِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لِلرَّفْعِ^(٤)، وَغَيْرُ لَازِمٍ مِنْ عَدَمِ عَمَلِ الْعَالَمِ بِالنَّصِّ تَضْعِيفُهُ^(٥)، وَلَكِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ بَاقِي الْأَحَادِيثِ فِي سُنَّةِ الرَّفْعِ؛ وَهَذَا كَافٍ فِي الْاِعْتِدَالِ لِأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ دَعْوَى إِنكَارِ الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ. وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْعُذْرِ لَهُ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ:

«أَمَّا رَفْعُهُمَا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ فَهَاءِ الْكُوفَةِ، كِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَغَيْرَهُمْ، وَأَمَّا أَكْثَرُ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَعُلَمَاءِ الْأَثَارِ، فَإِنَّهُمْ عَرَفُوا ذَلِكَ، لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ السُّنَّةُ عَنْ

(١) «نحو تفعليل نقد متن الحديث» (ص/٥٣).

(٢) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٥٢/٢)، برقم: (١١٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٣/٢)، برقم: (٢٥٣٤)، وضَعَفَهُ الدارقطني قائلاً: «تفرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ وَكَانَ ضَعِيفًا، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرِ حَمَادٍ يَرْوِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَرَلًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ فَعْلِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ الصَّوَابُ».

(٤) يقول ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤٨/٢٢): «... وَابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَصْرَحْ بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ لَكِنَّهُمْ رَأَوْهُ يَصَلِّي وَلَا يَرْفَعُ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ نَسِيَ، وَقَدْ يَذْهَلُ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ التَّطْبِيقُ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَانَ يَصَلِّي وَإِذَا رَكَعَ طَبَّقَ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ إِنَّ التَّطْبِيقَ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَرُوا بِالرُّكْبِ، وَهَذَا لَمْ يَحْفَظْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ».

(٥) وهذا الكوثري - وهو المتعصب لأبي حنيفة - قد أقرَّ بصحة حديث ابن عمر، انظر «التنكيل» (٧٧٠/٢).

النَّبِيِّ ﷺ، كالأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، وهو إحدى الروايتين عن مالك^(١).

الحديث الثالث:

ما اتَّفَقَ عليه الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا^(٢) فِي أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا^(٣).

فَقَدْ زَعَمَ (الكردي) أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَدُّوا ذَلِكَ الْخَبَرَ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ، إِذْ هُوَ مِنَ الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِثَلَاثِ بَيْثَلٍ، وَيَحْرُمُ فِيهِ رَبَا الْفَضْلِ، وَفِي بَيْعِهِ بِالْخَرْصِ مَظَنَّةُ الرِّبَا، وَشُبْهَةُ الرِّبَا تَعْمَلُ كَالرِّبَا، فَتُوجِبُ التَّحْرِيمَ»^(٤).

وَحَدِيثُ التَّرْخِصِ فِي الْعَرَايَا -عَلَى نَقِيضِ مَا ادَّعَاهُ- لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا^(٥)، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(٦).

ثُمَّ إِنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ» لَمْ يَرُدِّ الْحَدِيثَ لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ -كَمَا هِيَ دَعْوَى (مُحَمَّدٍ أَبُو زَهْرَةَ) أَيْضًا^(٧)- فَهَذَا الطَّحَاوِيُّ وَهُوَ الْأَعْلَمُ بِالْمَنْقُولِ عَنْ

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٤٧-٢٤٨) بتصرف.

(٢) العرايا: جمع عرية، الأصل فيها أنه إذا عرض النخل على بيع ثَمَرَهَا عَرِيَتْ مِنْهَا نُخْلَةٌ أَيْ عَزَلَتْ عَنِ الْمَسَامَةِ فَتَلَكِ النُّخْلَةُ عَرِيَّةٌ أَيْ مَعْرَاةٌ مِنَ الْبَيْعِ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا: بَيْعُ الرُّطْبِ فِي رُؤُوسِ النُّخْلِ خَرَصًا، بِالتَّمْرِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَيْلًا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لِمَنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ، وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ مَثَلًا، وَانْظُرْ «تَفْسِيرَ غَرِيبٍ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَمِيدِيِّ (ص/١٠٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْبَيْع، باب: تَفْسِيرُ الْعَرَايَا، بِرَقْم: ٢٠٨٠)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْبَيْع، باب: تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، بِرَقْم: ١٥٣٨).

(٤) «نَحْوُ تَقْوِيلٍ نَقَدَ مَتْنَ الْحَدِيثِ» (ص/٥٦).

(٥) أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (بِرَقْم: ٧٢٣٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١/٣٧٩، بِرَقْم: ٥٠٠٦) وَعَنْ غَيْرِهِ.

(٦) نَقَلَهُ شَيْبَرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: الْبَيْع، باب: تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ غَلَا فِي الْعَرَايَا، بِرَقْم: ١٥٤٠).

(٧) فِي كِتَابِهِ «أَبُو حَنِيفَةَ» (ص/٣٢٧) حِينَ ادَّعَى أَنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ».

أبي حنيفة ومذهبه يقول: «جاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ وتواترت في الرخصة في بيع العرايا، وقبَلها أهل العلم جميعاً، ولم يختلفوا في صحّة مجيئها، وتنازعوا في تأويلها»^(١).

فالتأويل الفقهي للحديث هو محلّ الخلاف بين أبي حنيفة والفقهاء لا صحّته، حيث نزح الخنفة بالحديث إلى معنى الثمر الذي وهبه صاحبه، وهو ما زال في رؤوس النخل، ثم تراجع عن هبته، لتحرّجه من دخول الموهوب له بستانه أو لنحو ذلك، فباح له أن يعطيه بدله بخرصه تمرًا.

واستبعد أبو حنيفة أن يكون المراد بالعرايا فيه بيع الرطب على رؤوس النخل بالثمر خرصاً^(٢)؛ فردّ أن يكون معنى الترخيص هنا داخلاً في البيوع، بل في معنى الهبة، توفيقاً منه بين هذا الحديث وحديث النهي عن المزانية^(٣). ولا شك أن هذا التأويل كله من أبي حنيفة فرع عن تصحيحه الخبر.

الحديث الرابع:

عن أبي هريرة روى عنه النبي ﷺ قال: «لا تُصروا^(٤) الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النّظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردّها وصاع تمر»^(٥).

فقد نسب (الكرديّ) إلى أبي حنيفة الإعراض عن هذا الحديث^(٦)، و«يُبرّر

(١) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣٠/٤).

(٢) انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣١/٤)، و«المبسوط» للرخسي (١٩٣/١٢).

(٣) الذي فيه بيع الثمر بالثمر خرصاً، انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣١/٤)، و«فتح القدير» لابن الهمام (٣٨١/٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٣٦٤/٤).

(٤) على وزن (تَرْكُوا)، من التصرية: وهي الجمع والتشدّد، ومعناها في الحديث حبس اللين في ضرور الأنعام لئلاّ يباع كذلك فيعتز بها المشتري، انظر «مشارك الأنوار» (٤٢/٢).

(٥) أخرجه البخاري (ك: البيوع، باب: باب النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل، والبقر والغنم وكل محفلة، برقم: ٢٠٤١)، ومسلم (ك: البيوع، بابك حكم بيع المصرة، برقم: ١٥٢٤).

(٦) نسب هذا القول إلى أبي حنيفة أيضاً محمد أبو زهرة في كتابه «أبو حنيفة» (ص/٣٢٧).

فخر الإسلام البزدوي الحنفي عدم اعتماد الأحناف هذا الخبر بأنه مخالف للقواعد والأصول^(١).

والحديث لم يتردد به أبو هريرة - كما أوهمه (الكردي) في معرض كلامه - بل رواه معه ابن عمر، وأنس، وعمرو بن عوف، وأفتى بموجبه ابن مسعود وأبو هريرة، ولا مخالف لهؤلاء من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدداً، وبظاهره أخذ جمهور الفقهاء^(٢).

ثم الأحناف أنفسهم لم يتفقوا على ترك العمل به، فقد أخذ به زفر، وأبو يوسف في رواية^(٣).

وما أثر عن أبي حنيفة تركه لهذا الحديث، فهو من جهة العمل بظاهره لا غير، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أصحابه أن مستند تركه العمل به كونه منسوخاً^(٤)، والقول بنسخ الخبر فرع تصحيحه.

يؤكد هذا قول الطحاوي: «ذهبوا - يعني الحنيفة - إلى أن ما روي عن رسول الله ﷺ في ذلك منسوخ، فروي عنهم هذا الكلام مجعلاً، ثم اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو...»^(٥)؛ والله أعلم.

الحديث الخامس:

أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ماله بعيته عند رجل - أو إنسان - قد أفلس فهو أحق به من غيره»^(٦).

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٦).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤/٣٦٤-٣٦٦)، وما نقل في «المنية» عن مالك رد هذا الحديث قد أنكره عنه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/٢٠٣) قال: «هذه رواية منكرة، والصحيح عن مالك ما رواه ابن القاسم»، يعني أخذه بحديث المصراة.

(٣) انظر «فتح القدير» لابن الهمام (٦/٤٠٠)، و«البحر الرائق» لابن نجيم (٦/٥١).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/٢٠١).

(٥) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٤/١٩).

(٦) أخرجه البخاري في (ك: الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع، والقرض والوديعة فهو أحق به، برقم: ٢٢٧٢)، ومسلم في (ك: المساقاة، باب: باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، برقم: ١٥٥٩).

قال الكردي: «ورد أبو حنيفة الحديث المروي عن أبي هريرة وحده، أن رسول الله ﷺ قال ..» وذكر الحديث^(١)؛ وتبعه على هذه الدعوى (جمال البنا)^(٢).

ولم يرد عن أبي حنيفة التَّنْصِيصُ على رد الحديث، إنما الوارد عنه وأصحابه تأويله، وذلك أن الحديث عندهم يحتملُ معنيين:

المعنى الأول: أن يكون استردادُ هذا المالِ بعد أن انتقلت ملكيته إلى الذي أفلسَ بعدُ؛ فهذا المعنى مردودٌ عندهم، لأنها لم تُعد في ملكية البائع حتى يَحِقُّ له استرجاعها بعينها.

والمعنى الثاني: أن المُفْلِسَ لم يَمْلِكْ ذلك المالَ أصلاً، فقد جاء فيه قوله: «.. فأصاب رجلٌ مالهَ بعينه»، وإنما مالهَ بعينه يَقَعُ على المَنْصُوبِ والعَواري والودائع وما أشبه ذلك، فذلك مالهَ بعينه، فهو أحقُّ به من سائر الغرماء؛ أمَّا المبيع: فلم يَبَقْ بالبيع من أمواله حقيقة! وكان حملُ الكلام على الحقيقة أولى^(٣).

وهذا المعنى هو المراد عند الحنفية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، توفيقاً منهم بينه وقواعد الباب وباقي الآثار فيه^(٤)؛ فبانَ بذا بأنهم يُصَحِّحون الحديثَ بدليل تأويله.

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٤).

(٢) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٣) وهو ما ذهب إليه محمد بن الحسن -أحدُ صاحبي أبي حنيفة- في كتابه «الحجة على أهل المدينة» (٧١٦/٢)، وانظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١٦٥/٤)، و«الغرة المنيقة» لأبي حفص الغزنوي (ص/٩٩).

(٤) من الأحاديث التي يحتجون بها في هذا الباب مما يعضد المعنى الثاني للحديث دون الأول: ما ذكره البدر العيني في «البنية شرح الهداية» (١٢٨/١١) قال: «أما رجل باع سلعة فأدركها عند رجل قد أفلس فهو ماله بين غرمائه»، أخرجه الدارقطني، فاختلفت الرواية، وذلك يوجب هنا في الحديث على ما عُرِف. فإن قلت: في إسناده ابن عثاش، وهو ضعيف قلت: قد وثقه أحمد، وقد احتج بالحديث الخصاف والرازي.

بيد أنَّ المعنى الأول الذي استبعدوه، قد جاء التأكيد عليه في ألفاظ أخرى صحيحة للحديث وردَّ فيها لفظ (البيع) صراحةً، بمعنى أنَّ المتاعَ خرجَ من البائع إلى مُلْكِ المُشتري الغارِمِ حَقِيقَةً، فأذِنَ النَّبِيُّ ﷺ للبائع أن يُعيدَ تملُّكه بعينه إذا أفلس المُشتري، كما في قوله ﷺ مثلاً: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاغَهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاغَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»^(١).

وظنِّي بأبي حنيفة أنَّ لو وقفت على مثل هذه الروايات الصحيحة سنداً، والصريحة دلالةً على هذا المعنى، لتركَّ قوله الآخر، ولأدعيتُ لسنَّةِ نبيِّه ﷺ دونما تَرَدُّدٍ؛ وهذا عينُ ما ظنَّه الطُّحاويُّ بإماميه؛ فبعد أن رجَّحَ الطُّحاويُّ عن القول بمذهبِ إماميه أبي حنيفة في هذه المسألة، قال في تقريرِ له يصلحُ مثلاً لحُسنِ التَّجَرُّدِ للحقِّ وتركِ التَّعَصُّبِ للأشياخ:

«.. وقد كُنَّا نقول في هذا الحديث: إنَّ قول رسول الله ﷺ فيه: «.. فَوَجَدَ رَجُلٌ مَالَهُ بِعَيْنِهِ»: أنَّ ذلك قد يحتملُ أن يكون أريدَ به الودائعُ والعمواري، وأشباههما التي مَلَكَ واجِدُها قائمٌ فيها، ليست الأشياءُ المبيعات التي ليست لواجِدِها حينئذٍ، وإنما هي أشياء قد كانت له، فزال مُلكه عنها، كما يقول أبو حنيفة وأصحابه في ذلك.

وقد كان بعض النَّاسِ مِمَّنْ يذهب في ذلك مذهب مالك ومَن تابعه، على قوله في ذلك، يحتجُّ علينا في ذلك^(٢)، وكُنَّا لا نرى ذلك حُجَّةً له علينا في خلافنا إيَّاه الَّذي ذُكرنا، لانقطاع هذا الحديث...».

= فإن قلت: قال الدارقطني: لا يثبت هذا الحديث عن الزُّهري مستنداً، وإنما هو مرسل! قلت: المرسل عندها حجةٌ.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (ك: البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده، برقم: ٣٥٢٢)، والدارقطني في «سننه» (برقم: ٢٩٠٢)، والبيهقي في «سنن الكبرى» (٧٨-٧٩)، وصحَّحه ابن التُّركماني في «الجوهر النقي» (٤٧/٦)، والألباني في «إرواء الغليل» (٥/٢٧٢).

(٢) وذكر الحديث بلفظه الآخر: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا...».

ثُمَّ أَقْرَبَ بَأْنَهُ اسْتَدْرَكَ عَلَى مَا كَانَ قَالَهُ آنَفًا، بِمَا حُذِّثَ بِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَوْصُولًا مِنَ الثَّقَاتِ، فَقَالَ: «... فَقَوِيَ بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قُلُوبِنَا، لَمَّا اتَّصَلَ لَنَا إِسْنَادُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَدْ ذَكَّرْنَا... فَلَمْ يَسْغَ عِنْدَنَا خِلَافٌ هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ بَلَّغَهُ، وَوَقَّفَ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَقْبُولَةِ خِلَافَهُ، وَرَجَعْنَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الْمَرْوِيَّةِ فِيهِ إِلَى مَا كَانَ مَا لَيْكَ يَقُولُهُ فِيهَا، وَعَذَرْنَا مَنْ خَالَفَهَا فِي خِلَافِهِ إِيَّاهَا، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ هَذَا الْإِتِّصَالُ، وَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ هَذَا الْإِتِّصَالُ، وَقَامَتْ عِنْدَهُ كَوْنٌ لِمَا قَامَتْ عِنْدَنَا: لَمَّا خَالَفَهَا، وَلَرَجَعَ إِلَيْهَا وَقَالَ بِهَا»^(١).

الحديث السادس:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ ﷺ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسْمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهَمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ»، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَائِكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(٢).

قَالَ (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ): «أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى أَنْ مَنْ قَاتَلَنَا مِنْ أَفْرَادِ الْكُفَّارِ قَاتِلِنَاهُ، فَإِنْ قُتِلَ فَإِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ، أَمَّا مَنْ لَهُ ذِمَّةٌ وَعَهْدٌ، فَقَاتِلُهُ يُقْتَصَّ مِنْهُ، وَمِنْ ثَمَّ رَفَضَ حَدِيثَ: «لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ فِي كَافِرٍ»، مَعَ صِحَّةِ سَنَدِهِ، لِأَنَّ الْمَتْنَ مَعْلُولٌ بِمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ»^(٣).

قُلْتُ: لَمْ يَرْفُضْ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا أَعْلَى مَتْنَهُ بِمُخَالَفَةِ الْقُرْآنِ كَمَا ادَّعَى الْغَزَالِيُّ؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى السِّيَاقِ الْآخِرِ لِحَدِيثِ عَلِيِّ ﷺ: «... لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»^(٤)، فَإِنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ

(١) «شرح مشكل الآثار» (١٢/١٧-١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الديات، باب: لا يقتل مسلم بكافر، رقم: ٦٩١٥).

(٣) «السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٤-٢٥).

(٤) أخرجه أبو داود في (ك: الديات، باب: باب أبقاد المسلم بالكافر، رقم: ٤٥٣٠)، والنسائي في (ك: القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، رقم: ٤٧٣٥) بإسناد صحيح.

أَتَمَّ مِنَ الْأَوَّلَى، وهي عندهم على «التَّقديم والتَّأخير في المعنى: أي لا يَقْتُلُ مُؤَمَّنٌ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ؛ فَيَكُونُ الْكَافِرُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ هُوَ: الْكَافِرُ غَيْرُ ذِي الْعَهْدِ»^(١).

فالمُرَاد -إِذَنْ- بِالْكَافِرِ: الْحَرْبِيُّ، لِأَنَّ الْكَافِرَ عَنْدهُمْ مَتَى أُطْلِقَ، يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَرْبِيِّ عَادَةً وَعُرْفًا، فَصَرَفُوا الْحَدِيثَ إِلَيْهِ، تَوْفِيقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمُومَاتِ الْقُرْآنِ، وَمَا يَرَوْنَهُ أَيْضًا مِنْ آثَارٍ فِي هَذَا الْبَابِ، كَحَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَادَ مُسْلِمًا بِذِمَّتِي، وَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَلَّى بِذِمَّتِي»^(٢).

فهذه جملة الأحاديث المشهورة التي ادَّعى على أبي حنيفة إنكارها، وهي في «الصَّحَّاحِينَ» أو أَحَدِهِمَا، قَدْ لَاحَتْ بَرَاءَتُهُ عَنْ دَعْوَى إِنْكَارِ مَتُونِهَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

الفرع الثاني: عدم صحة المَقُولَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي عَرْضِ الْحَدِيثِ عَلَى الْقُرْآنِ.

وَلَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُ الْمُعَاصِرِينَ بِمَا يُنْسَبُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي كِتَابِ «الْعَالَمِ وَالْمُتَعَلِّمِ» مِنْ تَقْرِيزِ طَوِيلٍ فِي ضَرُورَةِ عَرْضِ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْكِتَابَ مَطْعُونُ النَّسَبَةِ إِلَيْهِ^(٣).

وَمَعْلُومٌ تَعْظِيمُ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَاحْتِجَاجُهُ بِهِ، بَلْ «أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ مُجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ عَنْدهُ أَوْلَى مِنْ

(١) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣/٢٧٧).

(٢) «الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن (٤/٣٣٩)، وانظر «بدائع الصنائع» للكاظمي (٧/٢٣٧)، و«الاختيار لتعليل المختار» لأبي الفضل الحنفلي (٥/٢٧)، و«فتح القدير» للكمال ابن الهمام (١٠/٢١٩).

(٣) ذكره التذميد في «فهرسته» (ص/٢٥١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٤٣٧)، وقد درس محمد الخميس في كتابه «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة» (ص/١٤١) نسبته إلى الإمام أبي حنيفة، وخلص إلى عدم ثبوته إسناداً عنه، وإنما هي آمال وأقوال جمعت ونسبت إليه فيما بعد لا تُدرى صحتها. ومن ثم يخطئ من يعتمد على الكتاب لنسبة مذهب إلى أبي حنيفة، كما فعله علي الخضر في رسالته «الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين» (ص/٤٩٠-٤٩١).

القياس والرأي! وعلى ذلك بنى مذهبه؛ كما قدّم حديث القهقهة -مع ضعفه- على القياس والرأي^(١)؛ وإن كان قد خولف من الجمهور في منعه تخصيص الأحاد لعام القرآن، لاعتباره إثباتاً نسخاً، والظني عنده لا ينسخ القطعي^(٢).

وأما تلك القواعد التي يوردها بعض الحنفية فهي من اختراع عيسى بن أبان (ت ٢٢١هـ)^(٣)، فهو من أصل لوجوب عرض الصحاح على القرآن^(٤)، وأنه يرد منها فيما نعلم به البلوى، وقام باستخلاص ما يؤيد ذلك من بعض فتاوى أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد الشيباني، «وهو كذب عليه، وعلى أبي يوسف ومحمد، فلم يقل ذلك أحد منهم البتة»^(٥)؛ ومع ذلك اغترّ بها بعض الحنفية كأبي الحسن الكرخي^(٦).

وبهذا نكون قد أنهينا ما يتعلّق بأبي حنيفة؛ وعلى نفس هذا المهيّج نمشي في تفحص ما نسب إلى مالك من الظعن في بعض أحاديث «الصحيحين»، فنقول:

(١) «إعلام الموقعين» (١/٦١).

(٢) انظر تفصيل الأدلة الفريقين في «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/٣٨٧).

(٣) عيسى بن أبان بن صدقة، قاض من كبار الحنفية، كان عفيفاً، وسرهما بإنفاذ الحكم، وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، من كتبه «إثبات القياس» و«الجامع في الفقه»، توفي سنة (٢٢١هـ)، انظر «الجواهر المضية» (١/١٠٤).

(٤) انظر «المعتمد» لأبي الحسين البصري (١/١٥٤).

(٥) «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (ص/٦٠٧).

(٦) انظر «المبسوط» للرخسي (١/٣٦٤-٣٦٧) و«كشف الأسرار» للملاء البخاري (٨/٣).

المَطْلَب الثَّانِي

دراسة ما أعلَّه مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وهو في «الصَّحِيحِينَ»

الحديث الأول:

روى الشَّيْخَان من طريقِ مالِكٍ نَفِيْهِ، عن أَبِي الزُّنَاد، عن الْأَعْرَج، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ، فَلْيُغْسِلْهُ سَبْعًا»^(١).

فقد نَقَلَ (الكردي)^(٢) و(جمال البنا)^(٣) عن أَبِي إِسْحَاق الشَّاطِئِي (ت ٧٩٠هـ) رَدَّ مالِكٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ^(٤)؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَلْمِيْذَهُ ابْنَ الْقَاسِمِ (ت ١٩١هـ) سُئِلَ عَنْهُ: «هَلْ كَانَ يَقُولُ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فِي اللَّبَنِ وَفِي الْمَاءِ؟ فَقَالَ: قَالَ مالِك: قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَمَا أَدْرِي مَا بِحَقِيقَتِهِ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْكَلْبَ كَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَلَيْسَ كَغَيْرِهِ مِنَ السَّبَاعِ. وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ يُغْسَلُ فِي الْمَاءِ وَحْدَهُ، وَكَانَ يُضَحِّقُهُ...»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، برقم: ١٧٢)، ومسلم في (ك: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، برقم: ٢٧٩).

(٢) «تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٧).

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٧).

(٤) «الموافقات» للشاطي (١٩٦/٣).

(٥) «المدونة» (١١٥/١).

قلت: ليس في كلام ابن القاسم ردٌّ مَالِكٍ للحديث، بل الثَّابِت عنه كما في بعض الرواياتِ تصحيحه إِيَّاهُ؛ إنَّما الخلاف عن مالكٍ في وجه تأويله، لِمَا في ظاهره من إشكال على بعض الأصول.

ومرَّدُ ذلك: إلى أنَّ الحديثَ ذلَّ على وجوبِ غسلِ الإناءِ من ولوغِ الكلبُ فيه، ومقتضى هذا أنَّ لُعَابَهُ نجسٌ، والقرآنُ ذلَّ على جِلِّ صيدِ الكلبِ، بدونِ غسلِ موضعِ العَضِّ، مع أنَّ لُعَابَهُ مُخْتَلِطٌ بالحيوانِ المَصِيدِ، ومقتضى هذا أنَّ لُعَابَ الكلبِ طاهرٌ.

وقد نصَّ مالكٌ على هذا السَّبَبِ بقوله: «لا أدري ما حقيقته .. يُؤكل صيده، فكيف يُكره لعابه؟»^(١).

من هنا جاءت رواية ابن القاسم عنه بطهارة سُورِ الكلبِ، ممَّا يعني أنَّ الحكمَ الَّذي لم يأخذ به مالكٌ من الحديث: هو نجاسة الكلبِ فقط -على المشهورِ من قوله- لا أنَّه ينكر الحديث؛ بل يأخذ بالغسلِ فيه على وجوه الاستحبابِ، وأمَّا الأمرُ بتدبيرِ الفَسَلاتِ فتَعَبُّدٌ مَحْضٌ عنده لا لِمَلَّةٍ^(٢).

يقول ابن رُشد الجُدُّ: «واختَلَف قول مالك في الحديثِ الواردِ في الكلبِ، فمرةً حمَّله على عمومه في جميعِ الكلابِ، ومرةً رآه في الكلبِ الَّذي لم يُؤذَن في اتِّخاذه، وتفرقة ابن الماجشون بين البدويِّ والحضريِّ قولٌ ثالثٌ»^(٣).

فيظهر جليًّا من أقوالِ مالكٍ وأصحابِهِ خُلُوقُها من إنكارِ الحديثِ^(٤)، والاختلاف بينهم كامنٌ في تحديدِ المسلكِ الأرجحِ لدفعِ ما يبدو من تعارضِ بينه وبين آيةِ صيدِ الكلبِ، وهذا -لا شكَّ- فرْعٌ عن قولهم بصحَّةِ.

(١) «المدونة» (١١٦/١).

(٢) يقول ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٠٦/١): «ملعب مالك عند أصحابه اليوم: أنَّ الكلب طاهر، وأنَّ الإناء يُغسل منه سبًّا عبادةً، ولا يُهْرَق شيءٌ مما ولغ فيه غير الماء وحده، لیسارة مثنوته».

(٣) «المقدمات الممهدة» (٨٩/١)، وانظر «الجامع» لابن يونس الصقلي (٨٧/١).

(٤) وقد نقل الخلاف في هذه المسألة عن مالك أيضًا: القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) في كتابه «الطهور» (ج/ ٢٧٠) ولم يذكر عنه قولًا بتضييف الحديث فيها.

لكن يبقى الإشكال فيما نقله ابن القاسم عن مالك قوله عنه: «... وكان يُضَفُّه!» وبها تُشَبِّثُ مَنْ نَسَبَ إِلَى مالِك طَعْنَهُ فِي الْحَدِيثِ؛ وَمَنْ يُغْلَبُ كُتِبَ مُحَقِّقِي الْمَالِكِيَّةِ، يَجِدُ جَهْمَهُمْ يَدْفَعُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُتَبَادِرَ إِلَى بَعْضِ الْأَذْهَانِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا لِإِمَائِهِمْ.

تَرَى مِثَالَ هَذَا الدَّفْعِ فِي قَوْلِ الْقَاضِي عِيَاض (ت ٥٤٤هـ): «الْأَشْبَهُ عِنْدِي أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْوُجُوبُ، كَمَا نَحَا إِلَيْهِ الْقَاسِي، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: تَخْصِيصُهُ (الْمَاءَ) بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَغْظَمَ إِرَاقَةَ الطَّعَامِ؛ وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ضَعْفُ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «وَلَا أَدْرِي مَا حَقِيقَتُهُ»، فَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُرَدُّهُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: مَا حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ، وَحِكْمَةُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ»^(١).

وَأَبُو عِمْرَانَ الْفَاسِي (ت ٤٣٠هـ)^(٢) وَإِنْ نَحَى إِلَى اِحْتِمَالِ قَصْدِ مالِكِ بِتِلْكَ الْعِبَارَةِ تَضْعِيفَ الْحَدِيثِ حَقِيقَةً^(٣)، فَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ رَشْدٍ الْجَدُّ (ت ٥٢٠هـ) فِي هَذَا الْاِحْتِمَالِ وَأَبْطَلَهُ^(٤).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَبَبَ تَرْكِ مالِكِ لِلْأَخْذِ بِظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ رَاجِعٌ لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ طَهَارَةِ لُعَابِ الْكَلْبِ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ^(٥)؛ لَكِنْ لَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِمَشْرُوعِيَّةِ غَسْلِ إِنْاءِ الْمَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِالذَّاتِ^(٦) - كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ - وَهُوَ عِنْدَهُ لِلتَّنَدُّبِ، لِاعْتِبَارِهِ مَخَالَفَةً لظَاهِرِهِ لِلأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ، فَكَانَ بِمِثَابَةِ الصَّارِفِ لِلأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الْاِسْتِحْبَابِ.

(١) «التَّشْبِهَاتُ الْمُسْتَبْطَةُ» لِلْقَاضِي عِيَاضِ السَّبْئِي (٣٨/١-٤١).

(٢) وَلَعَلَهُ أَوَّلُ مَنْ جَعَلَ اِحْتِمَالَ تَضْعِيفِ مالِكِ لِلْحَدِيثِ اِحْتِمَالًا وَارِدًا عَلَى كَلَامِهِ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، كَمَا فِي «الْجَامِعِ لِمَسَائِلِ الْمَدُونَةِ (٨٥/١) لَابْنِ يُونُسَ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ أَهْلِ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ، انْظُرْ تَرْجُمَتِي فِي «سِيرِ أَهْلِ الْبِلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (١٧/٥٤٥)، وَ«الصَّلَّةُ» لَابْنِ بَشْكَوَالِ (١/٥٧٧).

(٣) كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ يُونُسَ فِي «الْجَامِعِ لِمَسَائِلِ الْمَدُونَةِ» (٨٦/١).

(٤) «الْمَقْدَمَاتُ الْمَهْمَدَاتُ» لَابْنِ رَشْدٍ (٩١/١)، وَقَدْ ذَكَرَ اِحْتِمَالَ تَضْعِيفِ مالِكِ الْحَدِيثِ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ، لَكِنْ أَبْطَلُوهُ، كَخُوزِ مَنَّادٍ فِي «الْجَامِعِ» لَابْنِ يُونُسَ (٨٥/١)، وَالبَاجِي فِي «الْمُنْتَقَى» (٧٣/١)، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٤٤٣/٣).

(٥) «الْمَوَاقِفَاتُ» (٢١/٣).

(٦) انْظُرْ «الْمُنْتَقَى» لِلْبَاجِيِّ (٧٣/١).

وفي تقرير هذا الموقف من مالك، يقول أبو العباس التِّرْلِيّ -المشهور بِخُلُولِ- (تبعه ٨٩٥هـ): «أما مسألة الولوغ: فلم يُسْقَط فيه العمل بالخبر، بل حَمَلَ الأمر فيه على التَّنَدِبِ، لمُعَارَضَتِهِ للقياس^(١)، فهو من بابِ الجمعِ بين الدَّلِيلَيْن، لا من بابِ تقديمِ القياس^(٢)».

الحديث الثاني:

أخرج الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعِ الْخِيَارِ»^(٣).

فينقل ابن القاسم عن شيخه مالك قوله: «الْبَيْعُ كَلَامٌ، فَإِذَا أُوجِبَ الْبَيْعُ بِالْكَلَامِ، وَجَبَ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْتَنِعَ مِمَّا قَدْ لَزِمَهُ»^(٤).

وبيان المخالفة عند مالك في هذا: مَنَعُ تَعْلِيلِ الْبَيْعِ عَلَى الْجَهَالَةِ، وهذا الحديث قد أثبت خيار المجلس، والمجلس مجهول المدة من وجهة نظر مالك، وعليه قال عَقِبَ الحديث: «لَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ، وَلَا أَمْرٌ مَعْمُورٌ بِهِ فِيهِ»^(٥).

يقول الشَّاطِبِي في شرح هذا عن مالك: «... إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة، ولو شَرَطَ أَحَدُ الْخِيَارِ مُدَّةً مَجْهُولَةً لَبْطَلَ إِجْمَاعًا، فَكَيْفَ يَثْبُتُ

(١) المقصود بالقياس هنا: القواعد والأصول المقررة شرعاً، لا القياس بمفهومه الأصولي، وهو إطلاق مستعمل عند كثير من العلماء، انظر «أصول فقه الإمام مالك - أدلته الثقلية» لعبد الرحمن الشعلان (٧٩٣/٢).

(٢) «التوضيح في شرح التقيح» لحلولو (ص/٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع من «صحيحه»، منها في (ك: البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، برقم: ٢١١١)، ومسلم في (ك: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، برقم: ١٥٣١).

(٤) «المدونة» (٢٢٢/٣)، وانظر «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٦٧١/٢).

(٥) «المدونة» (٢٢٢/٣)، وانظر «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٦٧١/٢).

بالشَّرعِ حكمٌ لا يجوز شرطًا بالشَّرعِ؟^(١) فقد رَجَعَ إلى أصلٍ إجماعيٍّ؛ وأيضًا فإنَّ قاعدةَ الغَرَرِ والجهالةِ قطعِيَّةٌ، وهي تُعارض هذا الحديثَ الظَّنِّيَّ^(٢).

فتوهَّم (الكرديُّ) و(جمال البنا)^(٣) من هذا الكلام للشَّاطِبيِّ، أنَّ مالَكًا طَعَنَ في صِحَّةِ هذا الحديثِ! وليس في عبارة الشَّاطِبيِّ ما يُفيد ذلك، «إنَّما أرادَ به أنَّه لو كان هذا أمرًا مَعْمُولًا به، لتشاغل النَّاسُ بتحديدِ هذا المجلسِ، وتوقيفِ لزومِ البيعِ»^(٤).

والغلَطُ على مالِكٍ في هذا الحديثِ قَدِيمٌ، بَلَغَ بابن أبي ذئبٍ (ت ١٥٨هـ) أن قال في مالِكٍ حين بلغه تركه له: «يُسْتَتَابُ، وإلَّا ضُرِبَتْ عُنْقُهُ!»؛ فتصدَّى له أحمد بن حنبلٍ (ت ٢٤١هـ) بقوله: «مَالِكٌ لم يُردِ الحديثَ، ولكنَّ تَأَوَّلَهُ على غير ذلك»^(٥).

هذا؛ وليس في أصحابِ مالِكٍ مَنْ يطعنُ في ثبوتِ الحديثِ، ومُحْصَلُ مُدافعاتهم لظاهره لا يخرجُ عن مَسْلَكَيْنِ: إمَّا القولَ بنسخه^(٦)، أو تأويله على معنى الافتراقِ بالأقوالِ، وأنَّ الْمُتَبَايِعِينَ فيه بِمَعْنَى الْمُتَسَاوِينَ^(٧).

(١) هذا النص اقتبه الشاطبي إلى هنا من كلام ابن العربي في كتابه «القيس» (ص/٨٤٥).

(٢) «المواقات» (٣/١٩٧).

ووين أظهر الأدلة التي تحول دون العمل بالحديث عند المالكية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا فِي السُّبُلِ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النساء: ١]، والعقد هو الإيجاب والقبول، والأمر على الوجوب، وخيار المجلس يوجب ترك الوفاء بالعقد، لأنَّ له عندهم أن يرجع في البيع بعد ما أتمَّ ما لم يفتقرًا. وأما القياس: فإنَّهم قالوا: عقد معاوضة، فلم يكن لخيار المجلس فيه أثر، أصله سائر العقود، مثل الكاح، والكتابة، والخلع، والرهن، والصِّلح على دم التمدد.

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٧).

(٤) «شرح التلخيص» للمازري (٢/٥٢٢).

(٥) «المعرفة والتاريخ» للقسوي (١/٦٨٦).

(٦) انظر «المقدمات الممهدات» (٢/٩٦)، وأشار المازري في «شرح التلخيص» (٢/٥٢١) أنَّ مالَكًا أشار إلى هذه الطريقة في «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٢/٦٧١).

(٧) انظر «التيهات المستنبطة» للقاظمي حياض (٣/١٢٦٣)، و«بداية المجتهد» (٣/١٨٨).

يقول المَازَرِيُّ (ت ٥٣٦هـ): «وقد سَلَكَ أَصْحَابُنَا هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ...»^(١)،
وَكِلَا الْمَسْلُوكَيْنِ فَرَّغَ عَنْ تَصْحِيحِهِمَ لِلخَبَرِ.

عَلَى أَنَّ الْمَازَرِيَّ اجْتَرَأَ عَلَى مَخَالَفَةِ أُسَاطِينِ مَذْهَبِهِ فِي مَوْقِفِهِمِ مِنَ الْعَمَلِ
بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، فَكَانَ يَقُولُ: «الْإِنْصَافُ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ حَكْمِ مَسْأَلَةٍ مِنَ
النَّبِيِّ ﷺ مِنْ كَلَامٍ أَوْزَدَهُ مُخْتَصَبًا بِهَا، مُعَلَّقًا حُكْمُهَا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ قَصَدَهُ بَيَانُ
مَعَانٍ أُخَرَ لَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا إِلَّا بِحَكْمِ الْعَرَضِ، أَوِ الْإِتْفَاقِ، أَوْ دَعْوَى
عُمومٍ بَعْدَ ادِّعَاؤِهِ، وَجَمِيعُ مَا أوردناه عَنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ هَذَا شَأْنُهُمْ
فِيهِ»^(٢).

وَأَقْبَدُ مِنْهُ مَوْقِفَ ابْنِ رَشِيدِ الْحَفِيدِ (ت ٥٢٠هـ) مِنْ تَرْكِ أَثْمَتِهِ لِلْعَمَلِ بِظَاهِرِ
هَذَا الْحَدِيثِ، حَيْثُ قَالَ: «أَمَّا أَصْحَابُ مَالِكٍ، فَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ظَوَاهِرِ
سَمْعِيَّةٍ، وَعَلَى الْقِيَاسِ؛ فَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الظَّوَاهِرَ الَّتِي تَحْتُجُّونَ بِهَا يُخَصِّصُهَا
الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ، فَلَمْ يَبْقَ لَكُمْ فِي مَقَابِلَةِ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقِيَاسُ، فِيلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا
أَنْ تَكُونُوا وَمَنْ يَرَى تَغْلِيْبَ الْقِيَاسِ عَلَى الْآثَرِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ مَهْجُورٍ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ... فَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ رَدِّ الْحَدِيثِ بِالْقِيَاسِ
وَلَا تَغْلِيْبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَأْوِيلِهِ وَضَرْفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ»^(٣).

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ:

أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ
وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٤).

(١) «شرح الثَّقَلَيْنِ» لِلْمَازَرِيِّ (٥٢١/٢)

(٢) «شرح الثَّقَلَيْنِ» (٥٢٤/٢).

(٣) «بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رَشِيدِ الْحَفِيدِ (١٨٨/٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الصَّوْمِ، بَاب: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، بِرَقْم: ١٩٥٢)، وَمُسْلِمٌ (ك: الصَّيَامِ،

بَاب: قَضَاءُ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، بِرَقْم: ١١٤٧).

وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه، أَنَّ رجلاً جاء إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ، وعليها صَوْمُ شهرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عنها؟ فقال: «لو كَانَ عَلَى أَثَّكَ ذَنْبٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عنها؟» قال: نعم، قال: «فَذَبْنِ اللهَ أَحَقُّ أَنْ يُقَضَّى»^(١).

فهذان -كالحديث السابق- تَوَهَّم (الكردي)^(٢) و(جمال البنّا)^(٣) مِنْ كلامٍ للشَّاطِطِي^(٤) أَنَّ مَالِكًا يُعْلِمُهُمَا، لِمَنَافَاتِهِمَا لِلأَصْلِ القَرَأَنِي الكُلِّي: «أَلَا نَزِدُ وَازِدَةً وَنَزِدَ أَفْرَقًا» [البخاري: ٣٨].

وبالرُّجُوعِ إلى كلامِ مالِكٍ نَفْسِيهِ، نجدُهُ يَذْكَرُ فِي هَذَا البَابِ بَلَاغًا عَنْ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه سُئِلَ فِيهِ: هَلْ يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؟ فقال: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»^(٥)؛ فقال مَالِكٌ: «وَهَذَا أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عِنْدُنَا»^(٦).

فأَيْنَ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ أَوْ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي كَلَامِ مالِكٍ؟ غَايَةُ مَا فِي النُّص

(١) رواه مسلم في (ك: الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، برقم: ١١٤٨).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٥٨).

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٨)، وزاد البَيَّا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ اسْتَنْكَرَهُ أَيْضًا، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الذَّهَبِيِّ فِي «أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١٠/٦) قَالَ: «... وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَرَّةً -يَعْنِي فِي عِبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَمْفَرٍ رَاوِي حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا-: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَاسْتَنْكَرَ لَهُ حَدِيثًا ثَابِتًا فِي (الصُّحُوحِينَ). فِي مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيَهُ».

قلت: عِبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْفَرٍ جَمْهُورُ النُّقَادِ عَلَى تَوْثِيْقِهِ، وَأَحْمَدُ نَفْسُهُ وَرَدَّ عَنْهُ تَوْثِيْقَهُ كَمَا فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِقَةِ الرِّجَالِ» بِرَوَايَةِ المَرْوُذِيِّ (٦٤/١).

أَمَّا عَنْ نِسْبَةِ اسْتِنْكَارِ الْحَدِيثِ إِلَى أَحْمَدَ فَهِيَ غَرِيبَةٌ وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَحْمَدَ تَصْحِيْحُهُ إِثْبَاتُهُ كَمَا فِي «التَّلْخِصِ الحَبِيرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١٤٦٣/٣)، عَلَى أَنَّهُ قَدْ صَرَفَهُ عَنْ إِطْلَاقِهِ إِلَى صَوْمِ النَّفْسِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٣١٥/٢) وَغَيْرُهُ.

(٤) «المواقف» للشَّاطِطِي (١٩٨/٣).

(٥) «الموطأ» بِرَوَايَةِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ (ص/٣٠٣).

(٦) التَّهْمِيدُ لِمَا فِي المَوْطَأِ مِنَ المَعْنَانِي وَالْأَسَانِيدِ (٢٧/٩).

مَنْعُ الصَّيَّامِ عَنِ الْمَيْتِ بِدَلَالَةِ الْأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ الْعَامِّ، مُسْتَصْحَبًا إجماع أهل المدينة على أنه لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ^(١).

فَأَمَّا نَقْلُ مَالِكٍ لِهَذَا الْإجماع: فنَقَرُ بِكَوْنِهِ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ الَّتِي وَرَدَ اسْتِثْنَاؤها بِالنَّصِّ!

كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «... أَمَّا الصَّلَاةُ: فإجماعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فَرْضًا عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا سُنَّةً وَلَا تَطَوُّعًا، لَا عَنْ حَيٍّ وَلَا عَنْ مَيْتٍ، وَكَذَلِكَ الصَّيَّامُ عَنْ الْحَيِّ، لَا يُجْزِئُ صَوْمُ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ عَنْ أَحَدٍ، وَهَذَا كُلُّهُ إجماعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ؛ وَأَمَّا مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ: فَهَذَا مَوْضِعُ اخْتِلَافٍ فِيهِ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا...»^(٢).

ثُمَّ قَوْلُ مَالِكٍ بَعْدَ بِلَاغِهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: «وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَمَرَ أَحَدًا قَطُّ بِصَوْمٍ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَتَأَدَّى مِنْ أَحَدٍ»^(٣).

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إجماعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَعَ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِخُصُوصِهِ -كَمَا فِيهِمْ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ^(٤)-؛ إِنَّمَا هَذَا مِنْ مَالِكٍ تَوَكُّدٌ لِأَصْلِهِ السَّالِفِ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ...».

فَمَالِكٌ نَفَى عِلْمَهُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ سَلَفِ الْمَدِينَةِ قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّيَّامِ عَنِ الْمَيْتِ، وَعَدَمُ عِلْمِ مَالِكٍ بِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْقَائِلِ بِهِ فِي الْوَاقِعِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ أَحَدُ فَقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ^(٥)!

(١) ذَكَرَ الطَّاهِرُ ابْنُ عَاشُورٍ فِي «كَشَفِ الْمَغْطَى» (ص/١٦٨) أَنَّهُ نَقَلَ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «مَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ أَفْتَى بِمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ»، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْمَصَارِفِ الْأَصْلِيَّةِ لِأَقُولُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ بَعْدَ بَحْثِي فِيهَا.

(٢) «الاسْتِذْكَارُ» (٣/٣٤٠).

(٣) «الموطأ» لِمَالِكٍ بِرِوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ الزَّهْرِي (١/٣٢٣)، وَرِوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ (بِرَقْم: ٥٢٤).

(٤) انْظُرِ «الْمَفْهَمُ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ (٣/٢٠٩).

(٥) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْمَحَلَّى» (٤/٤٢٦)، وَانْظُرِ «عَمْدَةُ الْقَارِي» لِلْمِيزِيِّ (١١/٥٩).

ومثل هذا قد وَقَعَ لِمَالِكٍ فِي مَسَائِلٍ أُخْرَى، حَكَمَ فِيهَا بِمُقْتَضَى عَدَمِ بَلُوغِهِ
مَنْ عَمِلَ بِخَيْرٍ مَا؛ وَيُتَضَحُّ بِعَدِّ بَأَنَّهُ قَدْ قَالَ بِمُوجِبِهِ عَدْدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ،
فَيُتَعَقَّبُ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ^(١).

الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا: أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ الْأَصُولِيَّ مِنْ مَالِكٍ لَا يَقْتَضِي بَلُوغَ
حَدِيثًا عَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ إِلَيْهِ مِنْ وَجُوِّ تَقْوَمُ بِهِ الْحُجَّةُ^(٢)؛ وَهُوَ مَا مَالَ إِلَيْهِ
الدَّوَادِي (ت ٣٠٧هـ) فِي قَوْلِهِ: «لَعَلَّ مَالِكًا لَمْ يَلْغُ هَذَا الْحَدِيثَ، أَوْ ضَعَّفَهُ لِمَا
فِي سَنَدِهِ مِنَ الْخِلَافِ»^(٣).

هَذَا الْإِحْتِمَالُ إِذْنٌ وَارِدٌ عَلَيْهِ، لَا يَوْجَدُ مَا يَقْطَعُ بِخِلَافِهِ، وَمَالِكٌ عَلَى
إِمَامَتِهِ فِي السَّنَنِ لَمْ يُحِطْ بِكُلِّ السَّنَةِ، فَكَمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ أَفْتَى فِيهَا بِخِلَافِ حَدِيثٍ لَمْ
يَلْغُهُ، قَدْ عُلِمَتْ صِحَّتُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ^(٤).

ثُمَّ عَلَى قَرِصِ عِلْمِ مَالِكٍ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: فَلَيْسَ يَعْني تَكْذِيبَهُ لِهَمَا بِحَالٍ!
فَهَوْلَاءُ مِنْ بَعْدِهِ أَصْحَابُهُ وَاتَّبَاعُ مَذْهَبِهِ لَمْ يَذْهَبَ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى مُخَالَفَةِ أَهْلِ

(١) مِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ -مِمَّا هُوَ قَرِيبٌ جَدًّا مِنْ مَسَائِلِنَا- مَا تَرَاهُ مِنْ تَعَقُّبِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَالِكًا فِي قَوْلِهِ:
«لَا يَحِلُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٥٨٥/١١): «... وَفِيهَا تَعَقُّبٌ عَلَى مَا نُقِلَ
عَنْ مَالِكٍ... وَاجْتِبَ بَأَنَّهُ لَمْ يَلْغُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ مِنْذُ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حُجٌّ عَنْ
أَحَدٍ، وَلَا أَمْرٌ بِهِ، وَلَا إِذْنٌ فِيهِ، فَيُقَالُ لِمَنْ قُلَّدَ: قَدْ بَلَّغَ ذَلِكَ غَيْرَهُ، وَهَذَا الزُّهْرِيُّ مَعْدُودٌ فِي قَهْقَرِ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ...».

وَكَذَا مِثَالُ رَجُوعِهِ عَنْ فِتْوَاهُ بِعَدَمِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِينِ لِلْمُقِيمِ بِدَعْوَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ رَجُوعِهِ عَنْ تِلْكَ الْفِتْوَى بَعْدَ ثَبُوتِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، انْظُرْ «الْبَيَانَ وَالتَّحْقِيقَ»
(٨٤/١)، وَ«أَصُولُ فِقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - أَدْلَتُهُ الثَّقَلَاءُ» (٨٧٧/٢-٨٧٩).

(٢) وَيَسْلُبُ عَلَى الظَّنِّ أَنْ لَوْ بَلَّغَهُ ذَلِكَ مِنْ وَجُوِّ صَحِيحٍ لَكَانَ ذِكْرُهُ وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى بَلَاغِ
ابْنِ عَمْرٍ مِنْ قَوْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ حَدِيثَ الْخُضَمِيِّ فِي جَوَازِ الْحُجِّ عَنْ الْوَالِدِ الْعَاجِزِ، ثُمَّ تَرَكَهُ الْعَمَلُ بِظَاهِرِهِ،
مَعَ إِخْرَاجِهِ لَهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٥٩/١)، وَكَذَا حَدِيثُ «الْبَيْهَانِ بِالْخِيَارِ»، لِيُثْبِتَ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ لَهُ كَانَ عَنْ
عِلْمٍ بِهِ، وَأَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلُ بِظَاهِرِهِ لِمَا هُوَ أَرْجَحُ دَلَالَةً مِنْهُ.

(٣) «التَّوَضُّعُ» لِابْنِ الْمَلَنِ (٣٨٨/١٣).

(٤) انْظُرْ بَعْضَ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ فِي «الْمَسَائِلِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٥٣٧/٣)، وَ«شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَالٍ
(٣٩٨/٤)، وَشَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ عَلَى «مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ» (٥٠٢/٢).

الحديث في تصحيحه^(١)، بل أقوالهم دائرة فيه بين القول بنسخه^(٢)، أو القول بتأويله على ما يوافق الأصول^(٣)؛ والله أعلم.

الحديث الرابع:

روى الشيخان من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، وَأَصْبَنَّا إِيَّالًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ، فَجَعَلُوا فَتْصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِثَتْ»^(٤).

فقد ذَكَرَ (الْكُرْدِيُّ)^(٥) و(جمال البنا)^(٦) هذا الحديث في جملة ما رَدَّهُ مَالِكٌ وهو في «الصَّحِيحِينَ»، مُعْتَمِدِينَ عَلَى قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ: «أَنْكَرَ مَالِكٌ حَدِيثَ إِكْفَاءِ الْقُدُورِ الَّتِي طُبِخَتْ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ قَبْلَ الْقِسْمِ، تَعْوِيلًا عَلَى أَصْلٍ رَفَعَ الْحَرَجَ، الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِالمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، فَأَجَازَ أَكْلَ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقِسْمِ لِمَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ»^(٧).

وعند الرَّجُوعِ إِلَى كَلَامِ مَالِكٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، لَا نَجِدُ لَهُ إنْكَارًا لِلْحَدِيثِ!

(١) يقول البيهقي كما في مختصر «الخلافيات» (٧٠/٣): «لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي صَحَّتِهَا» هـ، وَلِذَا فُتِي أَرَى أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ د. الْحَسَنِ الْحَيَّانُ فِي كِتَابِهِ «مَنْهَجُ الاسْتِدْلَالِ بِالنَّسَبِ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ» (٨٦١/٢) -تبعاً للشَّاطِبِيِّ فِي «المَوَاقِفَاتِ» (٢٢/٣)- مِنْ أَنَّ مَالِكًا ضَعَّفَ حَدِيثَ عَائِشَةَ بِالأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ الْكَلِيِّ غَيْرَ دَقِيقٍ.

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠٠/٤).

(٣) بحمله عَلَى أَنَّ يُفْعَلُ مَا يَنْبَغُ مِنْهَا مِنَ الصُّومِ وَالزَّكَاةِ وَالْإِطْعَامِ، انظر «الذخيرة» للقرافي (٥٢٤/٢) و«المفهم» للقرطبي (٢٠٩/٣)، وانظر «الإشراف عَلَى نَوَاصِئِ مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِعَبْدِ الْوَهَّابِ الْبُخْدَادِيِّ (٤٤٦/١)، و«إكمال المعلم» للقاضي عِيَّاضُ (١٠٤/٤).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الجهاد والسير، باب: مَا يَكْرَهُ مِنْ ذَبْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْمَغَانِمِ، بِرَقْم: ٢٩١٠)، ومسلم (ك: الْأَصْحَابِي، باب: جَوَازُ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ وَالْظَفَرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ، بِرَقْم: ١٩٦٨).

(٥) «نحو تفعل نقد متن الحديث» (ص/٥٨).

(٦) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٨).

(٧) «المواقفات» (١٩٨/٣).

ولا تَقَلَّ عنه تلاميذه شيئًا من ذلك، غايةً ما في «الموطأ» تجويزُ الأكلِ مِنَ الغنِمةِ قبلِ القِسْمةِ للجيشِ في دارِ الحربِ، بِقِيْدِ الحاجةِ وبقدْرِها.

ونصُّ كلامِ مالكِ قوله:

«لا أَرَى بِأَسَا أنْ يَأْكُلَ المسلمونَ إذا دَخَلُوا أرضَ العدوِّ مِنْ طعامِهِمْ ما وجدوا مِنْ ذلك كُلِّه قبلَ أنْ يَقَعَ في المَقاسِمِ، وأنا أَرَى الإِبِلَ والبَقَرَ والعَمَمَ بمنزِلَةِ الطَّعامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ المسلمونَ إذا دَخَلُوا أرضَ العدوِّ، كما يَأْكُلُونَ مِنَ الطَّعامِ، ولو أنَّ ذلكَ لا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ المَقاسِمِ، وَيُقَسَمَ بَيْنَهُمْ أَصَرُّ ذلكَ بالجِيشِ، فلا أَرَى بِأَسَا بما أَكَلِ مِنْ ذلكَ كُلِّه على وَجهِ المَعْرُوفِ، ولا أَرَى أنْ يَدْخِرَ أَحَدٌ مِنْ ذلكَ شيئًا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ»^(١).

فأين رُدُّ مالكٍ لحديثِ رافعٍ؟!

والَّذي يشهدُ لقولِ مالكٍ في هذه التَّفْصِيلِ قولُ ابنِ عمر رضي الله عنهما: «كُنَّا نُصِيبُ في مَغَارِزِنَا العِسلَ والعَنَبَ، فنَأْكُلُهُ ولا نَرْفَعُهُ»^(٢)؛ يقولُ ابنُ حجر: «أي ولا نَحْمِلُهُ على سَبِيلِ الاذْخَارِ، أو: ولا نَرْفَعُهُ إِلَى مُتَوَلِّي أَمْرِ الغنِمةِ، أو إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ولا نَسْتَأذِنُهُ في أَكْلِهِ، اكْتِفَاءً بما سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الإِذْنِ»^(٣).

فهذا قولُ مالكٍ له وَجْهه القَوِيُّ مِنْ جِهَةِ التَّقْلِيلِ والتَّعْلِيلِ، وليس في حَدِيثِ رافعٍ ما يُناقِضُهُ، ولا ما يَدُلُّ على النَّهْيِ عَنِ الأكلِ مِنَ الغنِمةِ قبلِ القِسْمِ مُطْلَقًا، ولا صُرِّحَ فِيهِ بِالْعِلَّةِ مِنْ إِهْرَاقِ القُدُورِ أَصْلًا حَتَّى يَعارِضَ بِهِ فتوى مالكٍ.

وَمِنْ ثَمَّ اختلفَ المالكيَّةُ في تَحْديدِ العِلَّةِ في الحَدِيثِ على أَقوال:

مِنْهَا: أَنَّهُمْ كانوا قد انْتَهَوْا إِلَى دارِ الإِسْلامِ، وَهُوَ المَحَلُّ الَّذِي لا يَجوزُ فِيهِ الأكلُ مِنَ مالِ الغنِمةِ المُشْتَرَكَةِ، وَإِنَّمَا مُباحُ الأكلِ مِنْها قبلِ القِسْمةِ في دارِ الحربِ^(٤).

(١) «الموطأ» بزواية يحيى الليثي (٤٥١/٢).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الجهاد، باب: ما يصيب من الطعام في أرض الحرب، برقم: ٢٩٨٤).

(٣) فتح الباري (٦/٢٥٦).

(٤) ذكره القاسبي عياض في «إكمال المعلم» (٤٢١/٦)، ورتَّبه النووي في «شرحہ علی مسلم»

(١٢٦/١٣).

وقيل: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَرَادُوا الْأَكْلَ مِمَّا نَهَبُوهُ مِنْ أَنْاسٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مُتَأَوِّلِينَ لِمُضْرُورَةِ الْجُوعِ، فَزَجَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ لِأَنَّهُمْ أَكَلُوهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ^(١).

وقيل في تعليل إهراقِ النَّبِيِّ ﷺ غيرُ ذلك^(٢)، وليس فيها ما يُعارض كلامَ مالكٍ بفضلِ الله.

فعندي أَنَّ الشَّاطِئِيَّ وَهَمَ فِي دَعْوَاهُ إِنْكَارَ مَالِكٍ لِلْحَدِيثِ، وَتَعْلِيلَ ذَلِكَ بِمُعَارَضَةِ الْمَصْلُوحَةِ اجْتِهَادًا مِنْهُ.

وقد لاحظنا أَنَّ إِسْنَادَ الشَّاطِئِيَّ لِمَا ادَّعَاهُ عَلَى مَالِكٍ كَانَ إِلَى ابْنِ الْعَرَبِيِّ (ت ٥٤٣هـ)، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى كَلَامِ الْأَخِيرِ فِي شَرْحِهِ لـ «الْمَوْطَأِ»، وَجَدْتُهُ يَنْقُلُ تَجْوِيزَ مَالِكٍ لِلْأَكْلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِقَيِّدِ الْحَاجَةِ دُونَ إِدْخَالِهَا وَهُوَ عَيْنُ مَا قَرَّرْنَاهُ آنَفًا مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ!

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ: الْمَقْصِدُ الَّذِي لِأَجْلِهِ نَقَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هَذِهِ الْفَتْوَى مِنْ مَالِكٍ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَهَا لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يُجَوِّزُ الْأَكْلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيِّدٍ، وَقَرَّرَ أَنَّ مَا أَفْتَى بِهِ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ مِنْ دَلَالَةِ الْمَصْلُوحَةِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا^(٣)؛ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الحديث الخامس:

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنًا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(٤).

(١) ذكره القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤٢١/٦)، وعنه ابن حجر في «فتح الباري» (٦٢٦/٩)، ويقول في هذا المعنى مُرَادًا لِلْحَدِيثِ: مَا ذَكَرَهُ وَجَلَّ مِنْ الْأَنْصَارِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَاصْطَابَ النَّاسُ حَاجَةً شَدِيدَةً وَجْهًا، وَأَصَابُوا غَنَمًا فَانْتَبَهَوْهَا، فَإِنَّ قَدُورَنَا لَتَغْلِي إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي عَلَى قَوْسِهِ، فَأَكْفَأُ قَدُورَنَا بِقَوْسِهِ، ثُمَّ جَعَلُ يَرْمِلُ اللَّحْمَ بِالثَّرَابِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الثَّيْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَى مِنَ الْبَيْتَةِ»؛ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (رقم: ٢٤٠٥)، وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٦٢٦/٩).

(٢) انظر «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢٦/١٣).

(٣) «القبس» لابن العربي (٦٠٥-٦٠٦).

(٤) أخرجه مسلم (ك: الصيام، باب: استحباب صوم سنة أيام من شوال اتباعاً لرمضان، برقم: ١١٦٤).

فقد ذكر (الكردِّي)^(١)، و(جمال البنا)^(٢) أنَّ مالكا لم يعمل بهذا الحديث، وعُدُّوا ذلك مَطْعَنًا منه فيه، بل غلا بعض مُتَعَجِّلَةِ الصُّحُفِيِّينَ حتَّى ادَّعَوْا بِدَعْيَةِ العملِ ما فيه، لتَرْكِ مالِكٍ له^(٣).

وليست نسبة التَّركِ إلى مالِكٍ بصحيحةٍ بهذا الإطلاقِ المُتَوَهَّم، ولم يَثْبُت عنه طَعْنٌ صريحٌ في هذا الحديث، والذي في «مُوطئِهِ» فيما نقله عنه يحيى اللَّيثي قال: «سمعتُ مالكا يقول في صِيَامِ سَنَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ من رمضان: إِنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ يَصُومُهَا، وَلَمْ يَبْلُغْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، وَيَخَافُونَ بِدَعْتَهُ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمْضَانَ مَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَالَةِ وَالْجَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ»^(٤).

وهؤلاء أعلمُ النَّاسِ بِمَذْهَبِ مالِكٍ، قد حملوا كلامه هذا على ثلاثِ محامِلٍ، تخلو ثلاثُها من تعليلٍ للحديث:

المَحْمَلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مالكا قاله لَأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْحَدِيثُ:

وهذا ما نقله المازريُّ عن بعضِ الشُّيوخ، قالوا: «لعلَّ الحديث لم يبلغ مالكا»^(٥).

وهو احتمال تَرَدَّد ابن عبد البرِّ في الرُّكُونِ إليه، فقال: «لم يبلغ مالكا حديثُ أبي أيوب، على أَنَّهُ حديثٌ مدنيٌّ، والإحاطة بعلم الخاصَّة لا سبيل إليه...» ثُمَّ رَجَعَ عن هذا الظَّنِّ، فقال: «وما أَظُنُّ مالكا جَهِلَ الْحَدِيثِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ، لَأَنَّهُ حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ، انْفَرَدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ رَوَى عَنْهُ مالِكٌ، وَلَوْلَا عِلْمُهُ بِهِ مَا أَنْكَرَهُ، وَأَظُنُّ الشَّيْخَ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَمِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَكَ

(١) انحو تفصيل فقد متن الحديث (ص/٥٩).

(٢) تجريد البخاري وسلم (ص/١٨).

(٣) منهم (جميل خياط) في جريدة الوطن الكويتية عدد ٢٥٦٧ بتاريخ ١٤٢٨/٩/٢٨هـ، وقَّله في ذلك كاتب آخر يسمي (تريب عصام يمني)، في جريدة عكاظ السعودية عدد ٣٠٣٣ بتاريخ ١٤٣٠/١٠/١٧هـ.

(٤) «الموطأ» (ص/٣١١).

(٥) «التاج والإكليل» للمواقِ الغرناطي (٣/٣٢٩).

مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه، إذا لم يثق بحفظه ببعض ما رواه.

ثم عاد مرة أخرى لاحتماله الأول فقال: «وقد يُمكن أن يكون جهل الحديث، ولو علمه لقال به، والله أعلم»^(١).
والذي نخلص إليه من كلام ابن عبد البر: أن مالكاً إما أنه لم يبلغه حديث أبي أيوب، وإما:

المحمل الثاني: أن الحديث بلغ مالكاً، لكن من طريق ضعيف:

يقول الباجي: «الأصل في صيام هذه الأيام السنة: ما رواه سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري؛ وسعد بن سعيد هذا ومن لا يحتل الانفراد بمثل هذا، فلما ورد الحديث على مثل هذا، وجد مالك علماء المدينة منكرين العمل بهذا: احتاط بتركه، لئلا يكون سبباً لما قاله»^(٢).
وهذا الذي رجحه ابن رشد الحفيد^(٣).

المحمل الثالث:

أن الأمر لا يتعلق بثبوت الحديث من عدمه عند مالك، بل هو صحيح عند مالك، وإنما كره صيام هذه الست بعد الفطر من رمضان خشية إلحاقها به، وأن لا يميزوا بينها وبينه، ويعتقدوا مع طول العهد فرضيتها، سداً منه للدريعة إلى ذلك^(٤)، وإبقاء للعبادة المقدرة على حالها غير مختلطة بغيرها^(٥)؛ أما للرجل في خاصة نفسه يصوم صوماً، فلا يكره مالك له صيامها لهذا الحديث.

(١) الاستذكار (٣/٣٨٠).

(٢) «المتقى شرح الموطأ» (٧٦/٢) باختصار.

(٣) «بداية المجتهد» (٧١/٢).

(٤) تأصيل هذه المنزع الأصولي عند مالك تجده في «الموافقات» (٤٠١/٤-٤٠٢)، و«مجالس التذكير» لابن باديس (ص/٥٤).

(٥) وهذا مسلک قويّ معتبر عند الأصوليين، وابن قيم الجوزية مع استماتته في تصحيح هذا الحديث، والردّ على من لم يأخذ بمقتضاه: اعترف بقوّة هذا المحمل من مالك، وجدّته في النظر الفقهي، كما في كتابه «تهذيب سنن أبي داود» (٦٨/٧).

يقول القاضي عياض: «يُحْتَمَلُ أَنَّ كَرَاهَةَ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهِ: اتِّصَالُ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِرَمَضَانَ إِلَّا فَضْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ، فَأَمَّا لَوْ كَانَ صَوْمُهَا فِي شَوَّالٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ وَلَا اتِّصَالٍ، أَوْ مُبَادَرَةَ يَوْمِ الْفِطْرِ: فَلَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: فِي صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ»^(١).

وَمِنْ ثَمَّ يَحْتَمَلُ الْأَمْرُ أَنَّ مَالِكًا حَمَلَ حَرْفَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مِنْ شَوَّالٍ» عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا التَّبْيِضِ أَيَّ أَنَّهَا تُصَامُ فِي أَيِّ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ الشُّهُورِ ابْتِدَاءً مِنْ شَوَّالٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَجِدْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَا بَلْغَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ مَنْ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَهَا فِي شَوَّالٍ؛ فَضَلَّ عَمَّا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنْ مَفْسَدَةِ الْإِبْتِدَاعِ.

وَهَذَا مَا انْتَصَرَ لَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي قَوْلِهِ: «كَرِهَ عُلَمَاءُ الدِّينِ أَنْ تُصَامَ الْأَيَّامُ السِّتَّةُ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ» مُتَّصِلَةً بِرَمَضَانَ، مَخَافَةً أَنْ يَعْتَقِدَ أَهْلُ الْجَهَالَةِ أَنَّهَا مِنْ رَمَضَانَ.

وَرَأَوْا أَنَّ صَوْمَهَا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ إِلَى شُعْبَانَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا حَاصِلٌ بِتَضْعِيفِ الْحَسَنَةِ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا مَتَى فَعَلْتَ؛ بَلْ صَوْمَهَا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَفِي شُعْبَانَ أَفْضَلُ؛ وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ صَوْمَهَا مَخْصُوصٌ بِثَانِي يَوْمِ الْعِيدِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ سَأَلَكَ سَنَنُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الزِّيَادَاتِ»^(٢).

وَعَلَى هَذَا الْمَحْمَلِ مَشَى مَشْهُورُ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ فِي فَهْمِ مَوْقِفِ إِمَامِنَا مِنْ صِيَامِ السِّتَةِ مِنْ شَوَّالٍ^(٣): أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَدَّ الْحَدِيثُ فِيهَا؛ يَشْهَدُ لَهُمْ بِذَلِكَ تَصْرِيحُ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٤) عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَ صَوْمَهَا لِئَلَّا يُلْحَقَ

(١) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/١٤٠).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/١٠٩).

(٣) كما تراه في «الاستذكار» لابن عبد البر (٣/٣٨٠)، و«المتفق شرح الموطأ» للهاجي (٢/٧٦)، و«النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني (١/٧٨)، و«المقدمات الممهدات» لابن رشد (١/٢٤٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٣/٢٣٧-٢٣٨)، وغيرهم.

وهو قول الحنفية أيضا، انظر «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٢/٣٤٩).

(٤) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن يسار اليساري الهلالي، ابن أخت مالك، تفقه عليه عشرين سنة، وهو ثقة في الحديث، توفي سنة (٢٢٠هـ)، انظر «ترتيب المدارك للقاضي عياض» (٣/١٣٣)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف المالكى (١/٨٦).

أهلُ الجاهليَّةِ ذلكَ برمضانَ، فأما مَنْ يَرغبُ في ذلكَ لِمَا جاءَ فيه [يعني حديثَ أبي أيوب] فلمَ يَنهه^(١).

وحاصلُ هذا المبحث: أنَّ مالكا لم يصحَّ أنَّه ردَّ حديثًا صحيحًا أخرجه الشَّيخان بعده في «الصَّحيحين»، ولكن بصرف معناه عن ظاهره على سبيل التَّأويل.

(١) «الأنوار والزيادات» للقيرواني (١/٧٨)، و«المنتقى» للباقي (٢/٧٦)، والقرطبي في «تفسيره» (٢/٣٢٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دراسة ما أعلَّه الشَّافعي (ت ٢٠٤هـ) وهو في أحد «الصَّحيحين»

الحديث الأول:

روى الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَنتُ أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ عَلَى ثَوْبِهِ»^(١).

فأوردَ (الكردِّي)^(٢) و(القنُوي)^(٣) و(جمال البنا)^(٤) كلامًا للشَّافعي على الحديث، يقول فيه: «هذا ليس بثابتٍ عن عائشة، هم يخافون فيه غَلَطَ عمرو بن ميمون، إنما هو رأيُ سليمان بن يسار، كذا حَفِظَ عنه الحُفَاطُ أَنَّهُ قَالَ: (غُسْلُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ)؛ وقد رُوِيَ عن عائشة خلافُ هذا القول، ولم يَسْمَعْ سليمان -عَلِمْنَاهُ- من عائشة حرقًا قَطُّ، ولو رَوَاهُ عنها كان مُرسَلًا»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: غسل المني وفرجه وغسل ما يصيب من المرأة، برقم: ٢٢٧)، ومسلم (ك: الطهارة، باب: حكم المني، برقم: ٢٨٩)، واللفظ للبخاري.

(٢) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٦٠).

(٣) «السيف الحاد» (ص/١٢٦).

(٤) «تجريد البخاري وسلم» (ص/٢٠).

(٥) «الأم» للشافعي (١/٧٤).

قلت: فأما قول الشافعي: «لم يَسْمَعْ سليمان -عِلْمناه- من عائشة حرفاً قط»، فهو من ورعه في الحيلة، فقد قيد كلامه بحسب ما يعلمه من ذلك^(١)؛ كما أن في قول الشافعي: «... هم يخافون فيه غلط ميمون»، ما يوحي بعدم جزئه بذلك أيضاً.

لكن الصحيح سماع سليمان من عائشة رضي الله عنها من وجوه عدة، منها ما هو ما مصرح به عند الشيخين في «صحيحيهما»^(٢)؛ وعليه بوب ابن حبان بقوله: «ذكر الخبر المذحج قول من زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع هذا الخبر من عائشة»^(٣).

وعمر بن ميمون راويه عن سليمان -وهو من خاف الشافعي غلظه فيه- من الثقات المشهورين^(٤)، قد رواه عنه أحد عشر راوياً فيهم أئمة كبار^(٥)؛ فضلاً عن ورود الحديث من طرق أخرى عن غير سليمان بن يسار^(٦).
فالحديث بهذا ثابت عنه بلا ريب.

وأما شبهة احتمالي غلط (عمر بن ميمون)، فمبعتها: مجيء رواية عنه أنها فتوى لسليمان؛ وهذا الاختلاف قد أجاب عنه ابن حجر بقوله: «ليس بين فتواه وروايته تناف، وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين، حيث وقع في إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان، وفي الأخرى: أن سليمان سأل عائشة، لأن كلا منهما سأل شيخه، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض، وكلهم ثقات»^(٧).

(١) وجرم بنقي السماع البراء، نقله ابن الجوزي في «التحقيق» (١٦٢/٢).

(٢) جاء في البخاري (برقم: ٢٢٨) بإسناده عن سليمان قال: «سمعت عائشة...» وفي لفظ: «سألت عائشة...»، وكذا في مسلم (برقم: ٢٨٩) عن سليمان قال: «أخبرتني عائشة...».

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢٢٢/٤)، أورده فيه من طريق يزيد بن هارون.

(٤) انظر «الكاشف» للذهبي (٨٩/٢)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/٤٢٧) وقال: «ثقة فاضل».

(٥) انظر أسماؤهم في «المستد الجامع» لمحمود خليل (١٩/٣٠٠).

(٦) تجدهما في «السنن» للدرقاظني (١٢٥/١)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (٥١/١)، و«المستند لأبي حنيفة» (١٧٤/١).

(٧) «فتح الباري» (٣٣٤/١).

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ خِلَافَ هَذَا الْقَوْلِ»، فَيَعْنِي بِهِ رَوَايَةَ قَرْكَ الْمَنِيِّ بَدَلْ غَسْلِهِ^(١).

وَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ آلَفُوا بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، وَتَفَوُّا التَّضَادَّ بَيْنَهُمَا بِأَوْجِهِ مُتَعَدِّدَةٍ^(٢)، مِنْ ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ جَعْلَنَاهُ ثَابِتًا، فَلَيْسَ بِخِلَافٍ لِقَوْلِهَا: «كَنتُ أفرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ﷺ ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ»، كَمَا لَا يَكُونُ غَسْلُهُ قَدَمَيْهِ عُمَرَهُ، خِلَافًا لِمَسْحِهِ عَلَى خُفَيْهِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تُجْزَى الصَّلَاةُ بِالْمَسْحِ، وَتُجْزَى الصَّلَاةُ بِالْغَسْلِ، وَكَذَلِكَ تُجْزَى الصَّلَاةُ بِحَتِّهِ، وَتُجْزَى الصَّلَاةُ بِغَسْلِهِ، لَا أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا خِلَافُ الْآخَرِ»^(٣).

فَبَانَ خَطَأُ الشَّافِعِيِّ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالشَّافِعِيَّةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِيهِ.

الحديث الثاني:

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، لَا يَذْكُرُونَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا»^(٤). فَقَدْ زَعَمَ (الْكُرْدِيُّ)^(٥) أَنَّ الشَّافِعِيَّ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ هُوَ وَعَدَّدَ مِنَ الْحِفَاطِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ مُنِيتٌ لِأَصْلِ الْحَدِيثِ، إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ فَقَطْ: «لَا يَذْكُرُونَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .. إلخ»، حَيْثُ انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِهَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِهَذَا اللَّفْظِ الْمُصَرِّحِ بِنَفْيِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (كَ: الطَّهَارَةُ، بَاب: حَكَمِ الْمَنِيِّ، رَقْم: ٢٨٨).

(٢) انْظُرْ «جَامِعُ» التِّرْمِذِيِّ (٢٠١/١)، وَتَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ «لَا بَيْنَ قِيَةِ (ص/٢٥٥).

(٣) «الْأَمُّ» لِلشَّافِعِيِّ (٧٤/١).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (كَ: الصَّلَاةُ، بَاب: حُجَّةٌ مِنْ قَالَ لَا يَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ، بِرَقْم: ٣٩٩).

(٥) «نَحْنُو تَغْيِيلُ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ» (ص/٦٠).

فأَعْلَلَ الشَّافِعِيُّ^(١) وَبَعْضُ النُّقَادِ^(٢) رَوَايَةَ اللَّفْظِ الْمُصْرَحِ بِالْبِسْمَلَةِ، لِمَا رَأَوْهُ مِنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ: «فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَذِكْرِ الْبِسْمَلَةِ، وَعَلَيْهَا اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣).

وهؤلاء رَأَوْا أَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الرَّائِدِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَقَعَ لَهُ، حَيْثُ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ» نَفْيَ الْبِسْمَلَةِ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهِمَ، وَرَأَوْهُ قَدْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِهِ، إِذِ الْمَعْنَى الْمُرَادُ عَنْهُمْ: أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِهَا هِيَ «الْفَاتِحَةُ»، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَذِكْرِ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ^(٤).

والحديث بهذه الجملة أخرجه مسلم في المُتَابَعَاتِ لَا الْأَصُولَ، وَغَيْرِهِ مِنْ بَعْضِ الْحَفَاطِ قَدْ صَحَّحُوا الْحَدِيثَ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ، فَلَمْ يَرَوْهَا مُخَالَفَةً لِلرَّوَايَةِ الْأُخْرَى^(٥)؛ كَمَا أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَدْ دَافَعَ عَلَى صَحَّتِهَا أَيْضًا، نَافِيًا عَنْهَا وَصَفَ

(١) «معركة السنن والآثار» للبيهقي (٣٧٩/٢).

(٢) كالدرناطني واتبه البيهقي كما في «السنن الكبرى» (٧٤/٢)، وابن عبد البر في «المتمهيد» (٢٢٨/٢).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الصلاة، باب: ما يقال بعد التكبير، برقم: ٧٤٣)، عن أنس رضي الله عنه بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ ﷺ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ (الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)».

(٤) انظر «التقييد والإيضاح» للمراقي (ص/١١٨).

قلت: ذهب ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤١٣/٢٢) إِلَى أَنَّ حَمْلَ الْإِفْتِتَاحِ بِ (الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) عَلَى السُّورَةِ لَا الْآيَةَ مِمَّا تَسْتَبْعِدُهُ الْقَرِيبَةُ، وَتَمُتُّهُ الْأَفْهَامُ الصَّحِيحَةُ، لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْعِلْمِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، كَمَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْفَجْرَ رَكْعَتَانِ، وَأَنَّ الظُّهْرَ أَرْبَعٌ، وَأَنَّ الرُّكُوعَ قَبْلَ السُّجُودِ، وَالتَّسْبِيحَ بَعْدَ الْجُلُوسِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِي نَقْلِ مِثْلِ هَذَا فَائِدَةً، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ نَقُلَ أَنَّ أَنْشَأَ قَصْدَ تَعْرِيفِهِمْ بِهِذَا، وَأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْهُ؟ وَإِنَّمَا مِثْلُ هَذَا مِثْلُ مَنْ يَقُولُ: فَكَانُوا يَرْكَعُونَ قَبْلَ السُّجُودِ، أَوْ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ فِي الْمَشَائِمِ وَالْفَجْرِ، وَيَخْفَتُونَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ، وَقَدْ نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ التَّيْنِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤٠٣/٣) بِنَفْسِ عِبَارَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ دُونَ أَنْ يَمِزُوهَا إِلَيْهِ!

(٥) صَحَّحَ الْحَدِيثَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي آخِرِهِ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص/٨١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٩/١-١٥٠) مِنْ حَدِيثِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ بِمَعْنَاهُ، وَحُسْنُهُ التَّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ فِي «جَامِعِهِ» (١٢/٢) وَقَالَ: «وَالْقَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

وصحَّحه أَيْضًا: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤١٤/٢٢)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْأَحْكَامِ الْكَبِيرِ» (٤٦/٣)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٣٨٩/٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْمَحْرُوفِ فِي الْحَدِيثِ» (١٨٧/١).

الاضطراب أو الإدراج أو الشذوذ^(١).

فإذا سلّمنا لتعليل الشافعي وغيره من الحفاظ لهذه الجملة، فإنّها بذلك تندرج في الحروف البسيرة من «الصّحيحين» التي تُستثنى من تلقّي الأُمَّة، لوقوع الخلاف فيها قديمًا بين المُعتبرين من النُّقاد؛ فلا حرج على مَنْ أخذَ بأحدِ القولين بدليله؛ والحمد لله.

(١) «فتح الباري» (٢/٢٢٨).

المَطْلَب الرابع
دراسة ما أعله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)
وهو في أحد «الصَّحِيحَيْنِ»

الحديث الأول:

أخرج الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قَرِيشٍ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ
اعْتَزَلُوهُمْ»^(١).

ذكر (الكردي)^(٢) و(جمال البنَّا)^(٣) أَنَّ أَحْمَدَ أَنْكَرَهُ، بِدَلَالَةِ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بِالضَّرْبِ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ فِي «مُسْنَدِهِ» عَقِبَ سَوَقِ هَذَا الْحَدِيثِ،
حَيْثُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «قَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: إِضْرِبْ عَلَيَّ هَذَا
الْحَدِيثَ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَعْنِي قَوْلَهُ: «إِسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا،
وَاضْبِرُوا»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (ك: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، برقم: ٣٦٠٤)، ومسلم (ك: الفتن
وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من
البلاد، برقم: ٢٩١٧).

(٢) فتحو تفصيل نقد متن الحديث (ص/٦٣).

(٣) فتجريد البخاري وسلم (ص/٢٠).

(٤) «المسنَد» لأحمد (١٣/٣٨٣، برقم: ٨٠٠٦).

فظاهرٌ من كلام أحمد إنكارُ الجملةِ الأخيرةِ من الحديث فقط: «لو أنَّ النَّاسَ اعتزلوهم».

لكن قيل: ليس فيه تضعيفٌ للحديث! ولكن قاله منعًا لفُشُو ما ظاهره الخروج على الولاء^(١)، خوفًا من قصور فهم بعض الناس له، فيُظنُّوا أنَّ الاعتزال معناه المُحاداة والخروج، فيَقعوا بذلك في مفاصد أشدَّ؛ وهذا تخريجُ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) لكلايه^(٢)، وتبعه عليه بعضُ المعاصرين^(٣).

وكلام أحمد يَأْبَى هذا التَّأويل، فإنَّه ظاهرٌ في إنكارِ منيه، فقد نصَّ على كونه مُخالفًا لما تظافرت به السُّنة من الأمرِ بالسَّمع، والطَّاعة، ولزوم الجماعة، وتركِ الشُّذوذ والانفراد؛ فأيُّ محلٍّ للاجتهاد في صرفِ كلايه عن معناه مع نصِّه على مُراهه!

ويمَّا يَشهد على أنَّه يُعْلَل الحديث حقيقةً: صريحُ ما نقله عنه تلميذه المروزي (ت ٢٧٥هـ) من تَبْزِه للحديث بقوله: «هو حديثٌ رَدِيٌّ أَرَاهُ، هؤلاء المعتزلة يَحْتَجُّون به، يعني في تَرْكِ حضورِ الجُمعة»^(٤)؛ فلو كان الحديث صحيحًا عند أحمد، ما كان أَبَدَه أن يَصِفَه بالرَّدِيِّ^(٥)!

نعم؛ لا يَمْنَع من تعليله إِيَّاه أن يَمْسَحَه مِنْ «مُسْنَدِه» لما يخاف أيضًا من

(١) يقول ابن حجر في «الفتح» (٢/٢٢٥): «وممَّن كره التحديث ببعض دون بعض: أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان».

(٢) في تخريجه لـ «مسند أحمد» (٨/١١٨).

(٣) كبشير علي عمر في كتابه «منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث» (٢/٩٤٧)، و(علي رضا) في «مجموع رسائله الحديثية» (٢/٣٨٢) وكاد يجرِّم به!

(٤) «الورع» لأحمد برواية أبي بكر المروزي (ص/٤٥)، و«المنتخب من جِلل الخلال» لابن قدامة (ص/١٦٣).

(٥) وهذا الذي فهمه أيضًا جماعة من أهل العلم من كلام أحمد في هذا الحديث، كابن الجوزي في كتابه «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/٤٧١)، وابن القيم في «الفروسيَّة» (ص/٢٦٦) وغيرهم.

مفسدته أن يكون مَطِيَّةً لأهل الأهواء للخروج على الإمام؛ وإلا ففي «مُسْنَدِهِ» أحاديث مَعْلُوقَةٌ كَثِيرَةٌ لم يأمر بالضرب عليها، إذ لم يشترط هو الصَّحَّةُ^(١).

فلذا تَعَقَّبَ أَحْمَدُ في إعلاله لِمَتَنِ الحديثِ عَدَدٌ من العلماء، ونفوا تعارضه مع أصل الطَّاعَةِ، فينقل عنهم ابن القيم وجه الحديث بقوله: «... هذا في أوقاتِ الْفِتَنِ وَالْقِتَالِ على الْمُلْكِ، ولزوم الجماعة في وقتِ الْأَتْفَاقِ والِتِّثَامِ الْكَلِمَةِ؛ وبهذا تجتمعُ أحاديثُ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي رَغِبَ فيها في الْعَزَلَةِ والْقَعُودِ عن الْقِتَالِ، ومَدَحَ فيها مَنْ لم يَكُنْ مع أَحَدِ الطَّائِفَتَيْنِ، وأحاديثُ الَّتِي رَغِبَ فيها في الجماعة والدُّخُولِ مع النَّاسِ؛ فَإِنَّ هذا حالُ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ، وذاك حالُ الْفِتْنَةِ وَالْقِتَالِ، والله أعلم»^(٢).

هذا ما أقره الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الشُّرَاحِ في معنى الحديث^(٣)؛ وما خَشِيَهُ أَحْمَدُ من معنى الحديث أن يُؤَدِّي إلى مَفْسَدَةٍ^(٤) قد أثبت ابنُ بَطَّالٍ (ت ٤٤٩هـ) من معناه

(١) على خلاف ما ذهب إليه أبو موسى المديني في «خصائص مسند الإمام أحمد» (ص/١٦-١٨)، حيث زعم أن أحمد لم يرو فيه إلا ما صحَّ عنده.

(٢) «الفرسية» لابن القيم (ص/٢٦٦).

(٣) انظر «الإفصاح» لابن هبيرة (٤٤٤/٦)، و«الإحكام» لابن حزم (٣/٣٦)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٨/٤٦٠)، و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٧١)، و«عمدة القاري» للمعيني (١٦/١٣٩)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٣/١٠).

(٤) وإلى يومنا هذا، لا يزال هذا الفهمُ للحديث - كما خشيهِ الإمام أحمد - قابلاً في عقول كثير من منظري بعض الأحزاب الإسلامية المناكفة للسلطة السياسية في بعض البلدان الإسلامية؛ بله في بلدنا المغرب، وأشفاه! حيث أتخذوه وأمثلة من الأحاديث مطيَّةً لتسويغ نهجهم التصادمي، و«ذريعة شرعية» -زعموا- لإسقاط ما لا يرتضونه من الشَّاسَةِ ولو بالقُوَّة.

فهذا مثلاً لما أقول: متفانٍ لأخيه رَوَّادِ الْفِكْرِ في إحدى الجماعات الإسلامية في المغرب. عنون لها بـ «نظرات في فقه الاعتزال السياسي»، منشور بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٥م على الموقع الرسمي للجماعة العدل والإحسان، بقول مقلِّداً على الحديث:

«... فهذا الحديث يفتح لنا باباً فقهياً عظيماً في كيفية التعامل مع أنظمة الاستبداد التي ما زال حُودها شديداً، وقرّةُ النَّاهِضِينَ ما زالت لم تستر بعد على سوقها، فيأمر الرسول ﷺ عندها بأنَّ اعتزال الظُّلْمَةِ المهلكين للأمة هو المفتاح، ويجب أن نلاحظ أنَّ الحديث لا يدعو إلى اعتزال الظُّلْمَةِ فُرادىً، بل يدعو إلى العمل حتَّى يعتزلهم النَّاسُ! وذلك يفترض بداهة أنَّ هناك دعوةً وسطهم وبينهم لاعتزال مهلكي =

نقيض ما خشيَه أحمدًا حيث جعله «حُجَّةً لجماعة الأئمة في ترك القيام على أئمة الجور، ووجوب طاعتهم، والسَّمْع والطَّاعة .. وأَنَّهُ مِنْ أَقْوَى مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَى الْخَوَارِجِ»^(١)

قلت: لعلَّ ما جرَّأ أحمدَ على تعليل هذا الحديث ما رآه من تفرُّد شُعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بجملة الاعتزال في آخره، حيث جاء الحديث من أوجهٍ أخرى صحيحة ليس فيها تلك الجملة، فرآه من غرائب شُعبة، كما قاله ابن حجر^(٢).

لكن شُعبة قد رَواه على الوجهين جميعاً: بجملة الاعتزال وبدونها، وكلا الوجهين رواهما ثقات أثبات^(٣)، وهذا إن دُلَّ على شيءٍ فعلى ضبط شُعبة للحديث على كلا الوجهين؛ بل الأقرب من حيث الصُّنعة أن تكون رواية الوجه الذي بجملة الاعتزال أصحَّ من التي بدونها^(٤).

فلهذا كلُّه لم يتردَّد البخاريُّ ومسلم في إخراج رواية شُعبة بجملة الاعتزال، ليُبيِّن غلطَ شيخهما أحمدَ في تعليله إياها، والله يأجره على اجتهاده.

= الأئمة، ومقاطعهم عبر إسقاط هيتهم في نفوس النَّاس، وتثبيت كراهيتهم وبغضهم، وهو أدنى الإيمان الذي يكون بالتَّغيير القلبي، ويكون المقدِّمة الأولى من أجل حصول التَّغيير باليد عندما يشتد ساعد المقاطعة والاعتزال والممانعة، فيلجأ عندها إلى وسائل أكثر قوة واشد مضاء!

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/١٠).

(٢) ذكر هذا ابن حجر في «الفتح» (٦/٦١٥).

(٣) فقد شارك شُعبة سفيان الثوريُّ وأبا عوانة وابنُ أبي زائدة في رواية هذا الحديث: عن سيمك، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة، دون ذلك اللَّفْظ.

ثم رَواه شُعبة باللَّفْظ الرَّكَد من طريقٍ آخر: عن أبي الثَّيَّاح يزيد بن حميد، عن أبي زرعقة عن أبي هريرة؛ وانظر تخريج هذين الوجهين في «المسند الجامع» (١٨/٣٨١)، و«المسند المصنَّف للمعلِّ» (٤٩٧/٣٤).

(٤) فإن رواية مالك بن ظالم فيها اختلاف، فمرة يروى عنه أنه عبد الله بن ظالم، وأخرى عن مالك بن ظالم، انظر هذا الاختلاف في «تمجيد المصنفة» لابن حجر (٢/٢٢٥).

وقال الأزدِي -كما في «ميزان الاعتدال» (٣/٤٢٧)- عن رواية مالك هذا عن أبي هريرة هذا الحديث: «لا يتابع عليه».

الحديث الثاني :

روى مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال :
 « ما مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِئُونَ وَأَصْحَابُ ،
 يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ ، يَقُولُونَ مَا
 لَا يَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ
 بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ
 حَبَّةُ خَرْدَلٍ »^(١).

فقد ذَكَرَ (الكردي)^(٢) أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْجَبَائِيَّ (ت ٤٩٨هـ) نقلَ عن أحمدَ تكلّمه
 في هذا الحديثِ بقوله : « هذا الحديث غير محفوظ ، قال : وهذا الكلام لا يُشبه
 كلامَ ابنِ مسعود ، وابنُ مسعود يقول : اضربوا حتّى تَلْقُونِي ».

وقد أحالَ (الكردي) هذا النّقلَ إلى الثّووي في شرحه لـ « صحيح مسلم »^(٣) ،
 وجعل أنَّ الثّوويَّ إنّما أَخَذَهُ عن عِيَاضٍ في شرحه « الإكمال »^(٤) ، الَّذِي نَقَلَهُ بِدَوْرِهِ
 مِنْ كِتَابِ الْجَبَائِيَّ حَيْثُ تَعَقَّبَ مُسْلِمٌ بَنَ الْحَجَّاجَ^(٥) ، وَمَصْدَرُ هَذَا النّصِّ عَنْ
 أَحْمَدَ فِي « مَسَائِلِ أَبِي دَاوُدَ لِأَحْمَدَ » !

وبرجعونا إلى هذا الأصلِ وَتَرَكْنَا تلكَ الوسائطَ ، وجدنا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ عَنْ
 شَيْخِهِ أَحْمَدَ كَلَامًا مُخْتَلِفًا عَمَّا نَقَلْتَهُ هَذِهِ الوسائطُ عنه ! يقول هو فيه : « سَمِعْتُ
 أَحْمَدَ ذَكَرَ حَدِيثًا لِصَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ فُضَيْلِ الْخَطَمِيِّ ، عَنْ جَعْفَرِ
 بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ،
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « يَكُونُ أَمْرَاءُ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ، فَمَنْ
 جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ . . » .

(١) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: كون النّهي عن المنكر من الإيمان، برقم: ٥٠).

(٢) «نحو تفعليل نقد متن الحديث» (ص/٦٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للثّووي (٢/٢٨).

(٤) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/٢٩٢).

(٥) «تقيد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الجبائي (٣/٧٧٦).

قال أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بن جعفر، و(الحارث بن فضيل) ليس بمحمود الحديث^(١)، وهذا الكلام لا يُشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: اضربوا حتى تلقوني^(٢).

فَبَانَ بهذا النص أن كلام أحمد مُتَّجَهٌ إلى لفظ آخر للحديث، ليس هو لفظ مسلم محل البحث كما أوهمته عبارة الجياني!

فالمنكور عند أحمد هو الذي بلفظ «الأمراء»، أمّا ما في «صحيح مسلم» بلفظ: «خُلُوف»، وُفِرَّقَ بين اللفظين من جهة المعنى؛ فالأول قد أعلّوها أحمد لكون ظاهرها باباً للخروج على الولاة^(٣)، أمّا التي في «مسلم»: فليس للأمراء فيها ذكر، فـ(الخُلُوف) جمع خُلُف، وهو القرن بعد القرن، والأحق بعد السابق^(٤)، وهذا عام في الناس.

وأحسب أن هذا القدر من البيان كافٍ في نقض دعوى (الكردي) في نسبة تعليل هذا الحديث الذي بلفظ مسلم إلى أحمد.

لكن يبقى الإشكال في توضيحين من كلام أحمد:

الأول: ذكره للحديث الذي بلفظ «الأمراء» في «مسائل أبي داود له»، بنفس السند الذي أخرج به مسلم حديث «الخُلُوف»! من طريق (صالح بن كيسان)، عن (الحارث بن فضيل) إلى آخر السند؛ مع أنني لم أقف على طريق عن صالح هذا

(١) وفي رواية المهدي بن يحيى عنه: «غير محفوظ الحديث»، «تهذيب التهذيب» (٢/٢٦٥).

وقد خالف أحمد بحكمه هذا عليه جمهور الثقات وقد وثقوه، ولا ريب أن كلامهم مُقَدَّم على جرحه إياه من غير ريبة مفسرة، اللهم إلا إن كان هذا الحديث نفسه ما اقتضى تجريده عنه؛ ولذلك لم يُعتبر علامة فيه أحدٌ ممن صنف في «الرجال» من المتأخرين بخلافه.

(٢) «مسائل الإمام أحمد» برواية أبي داود السجستاني (ص/٤١٨)، ونقله عنه الخلال بنفس لفظه في كتابه «السنة» (١/١٤٢).

(٣) وقد تُعْبَق أحمد في إنكاره لمتن هذا الحديث، وبين العلماء وجهه الصحيح، منهم ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/٢٤٩)، وابن الصلاح في «مناقب صحيح مسلم» (ص/٢٠٩).

(٤) «المفهم لما أشكل من صحيح مسلم» لأبي العباس القرطبي (١/٢٣٦).

بلفظ «الأمرء»! فكلُّها بلفظ «الخلوف»^(١)، وتابَّعه عليه (عبد العزيز الدراوردي)^(٢).

أمَّا لفظ «الأمرء»: فَمَرُويٌّ مِنْ طَرِيقِ (عبد الله بن جعفر المخرمي)^(٣) عن (الحارث بن فضيل)، قال فيه: «خَوَالِفُ أَمْرَاء»^(٤)، وهو عند أحمد في «مُسْنَدِهِ»، لكنَّ مِنْ دُونِ ذِكْرِ «الجهاد» في آخره^(٥)؛ وهذا سند مقبولٌ عند أحمد إلى (الحارث بن فضيل)^(٦).

يتحصَّل بهذا أَنَّ (الحارث بن فضيل) قد ثَبَّتَ عند أحمد أَنَّهُ مَرُويٌّ عنه بِكِلَا اللَّفْظَيْنِ: بلفظ «الخلوف»: مِنْ طَرِيقِ صالح بن كيسان عنه، مع جملة «المُجاهدة» في آخره؛ وبلفظ «الأمرء الخوَالِف»: مِنْ طَرِيقِ المخرمي عنه، بدون جملة «المُجاهدة»..

(١) كما أخرجه أحمد نفسه في «مسنده» (٣٨٧/٧، برقم: ٤٣٧٩). ولعلَّ هذا ما أزهَمَ الجَيَّانِي ومن تابعه كالقاضي عياض وابن الصَّلاح والثَّوَدِي وغيرهم أَنَّ أحمد قد تكلم في حديث مسلم بذاته الَّذِي بلفظ «الخلوف»!

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: كون النهي عن المنكر من الإيمان، برقم: ٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/١٠، برقم: ٩٧٨٤) وابن حبان في «صحيحه» (٧٣/١٤، برقم: ٦١٩٣) لكن بلفظ «أقوام».

والدراوردي: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ كما في «التقريب»، ومتابعة ابن كيسان له دليل على ضبطه لهذه الرواية.

(٣) هو ثقة عند أحمد في الجملة، انظر «موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه» (٢/٢٣٤). ورواي هذا الحديث عنه (أبو سعيد البصري) كان أحمد يرضاه أيضًا، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد، مولى بني هاشم، وانظر كلامه فيه في «تهذيب الكمال» (١٧/٢١٩)، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق ربَّما أخطأ».

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٣/١، برقم: ٩٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/٢١٢، برقم: ٥٤).

(٥) «المسند» لأحمد (٤١١/٧، برقم: ٤٤٠٢) بلفظ: «خوَالِفُ أَمْرَاء»، وكذا رواه عن غير لفظ المُجاهدة الطبراني في «الأوسط» (٩/٥٠، برقم: ٩١٠٧).

(٦) مع ما يُضَمُّ إليه من متابعٍ قاصِرٍ له أودعها «مسندُه» (٧/٣٧٤، برقم: ٤٣٦٣): مِنْ طَرِيقِ عامر بن السَّطِّ، عن معاوية بن إسحاق، عن عطاء بن يسار، عن ابن مسعود به، ورجال هذا الإسناد ثقات، على اختلاف في سماع عطاء من ابن مسعود، وجزم أبو حاتم الرازي بعمده، كما في «المراسيل» لابنه (ص/١٥٦).

وَعَرَضِي: بَيَانُ كَوْنِ (ابْنِ كَيْسَانَ) هَذَا لَمْ يُرَوْ عَنْهُ لَفْظُ «الْأَمْرَاءِ» أَصْلًا حَتَّى يَسْتَنْكِرَهُ عَلَيْهِ أَحْمَدُ! وَكَأَنَّ أَحْمَدَ وَهَمَ فِيهِ، حَيْثُ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ بَيْنَ رَوَايَةِ ابْنِ كَيْسَانَ وَرَوَايَةِ غَيْرِهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ بِصَحَّةِ لَفْظَةِ «الْأَمْرَاءِ» عَنِ (الْمَخْرَمِيِّ): فَيَنْبَغِي مُعَارَضَتَهَا بِرَوَايَةِ (صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ)؛ وَصَالِحٌ هَذَا لَوْحِدِهِ أَوْثَقُ وَأَجْلُّ مِنَ (الْمَخْرَمِيِّ) بِدَرَجَاتٍ، فَضْلًا عَنْ مُتَابِعَةِ (الدَّرَاوَرْدِيِّ) لَهُ فِي لَفْظِهِ!

مِمَّا لَا يَدْعُ مَجَالَاً لِلشُّكِّ عِنْدِي بِأَنَّ زِيَادَةَ (الْمَخْرَمِيِّ) لِلْفِظِ «الْأَمْرَاءِ» هِيَ مِنْ أَوْهَامِهِ، يَبْلُغُ بِهَا الْحَكَمَ بِالشُّذُودِ، خُصُوصًا أَنَّهَا تُسَبِّبُ إِشْكَالًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَالَّذِي جَرَّأَنِي عَلَى تَخْطِئَةِ هَذَا الْإِمَامِ الْكَبِيرِ قَرِينَةٌ أُخْرَى فِي كَلَامِهِ تُلَوِّحُ بِخَطِئِهِ:

وَهُوَ مَا عَنِيهِ بِالْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ مُشْكِيلِ كَلَامِ أَحْمَدَ:

حَيْثُ نَسَبَ حَدِيثَ «اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي» إِلَى رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ تَصَحَّ رَوَايَةُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَصْلًا! بَلْ هِيَ رَوَايَةُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(١)، أَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَدْ رَوَى حَدِيثَ: «أَنَا قَرَأْتُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(٢)؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وَهْمٌ: أَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ، وَكَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ، انْظُرْ رَوَايَاتَهُمْ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُصَنَّفِ الْمَمْلُوكِ» (٣٤٤/١) (٥٢٨/٣) (٢٢٥/٤) (٢٥٤/١١)، وَبَيِّنْ أَيْضًا عَدَمَ رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِخَلْوِ أَحَادِيثِهِ الَّتِي فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» لِلْمَرْيُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ.

(٢) كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي (ك: الرِّقَاقُ)، بَابُ: فِي الْحَوْضِ، بِرَقْمِ: ٦٥٧٥، وَمُسْلِمٌ (ك: الْفَضَائِلُ)، بَابُ: إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ وَصَفَاتِهِ، بِرَقْمِ/٢٢٩٧.

وبعد؛

تبعه هذا العرض والنقد لما استشهد به من كلام الأئمة الأربعة على تعليل بعض أحاديث «الصحيحين»، يتبين أن أغلب ما سبق لهم من أمثلة في ذلك، إنما هي في صالح الشيخين، لم تخالفهما فيما صححاه من أخبار؛ فلم يثبت عن أحد من أولئك الأئمة المتبوعين كلام فيه على وجه التحقيق، وإنما هو سوء فهم للمستشهد المعاصر.

ولم أجد مما أعله الأربعة ومما خرجه أحد الشيخين على وجه التحقيق إلا ثلاثة أحاديث، تكلم الشافعي في اثنين: أخطأ في الأول، وترك فيه قوله؛ والحديث الثاني فيه خلاف قديم بين النقاد، فيخرج من حيز التلقي، مع أن مسلماً إنما أخرجه في المتابعات لا الأصول.

وتكلم أحمد في واحد، قد أثبت غلطه فيه.

فضوبت تصحيح الشيخين لهذه الثلاثة كلها، وجمهور أتباع مذهبي الشافعي وأحمد على قبول هذه الثلاثة أيضاً؛ فيكون الخلاف فيها قديماً، ثم اندثر بتتابع العلماء على قبولها.

والحمد لله على ما وفق ويسر.

